أساسيات منهجية للتفسير الموضوعي

مقدم لمؤتمر التفسير الموضوعي للقرآن الكريم "واقع وآفاق"

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة في الفترة من 25-26/4/2010م

الأستاذ الدكتور

محمد عبد اللطيف رجب عبد العاطي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم

هاتف 00971508696814

maalaati@hotmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خير خلق الله رسولنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد،،،

فإن التفسير الموضوعي يرجع إلى طريق تفسيري أصيل هو تفسير القرآن بالقرآن الذي عده ابن القيم من أبلغ التفاسير(1)، وتعود جذوره إلى عصر تنزل القرآن الكريم، وقد تنبه المستشرقون إلى أهميته في العصر الحديث، فكان من نتاجهم الذي تضمن أخطاء جمة: كتاب تفصيل موضوعات القرآن للفرنسي جول لابوم، ولعل أول ظهور لتعبير "الوحدة الموضوعية في القرآن" كان في عنوان رسالة الدكتوراه التي قدمها الدكتور محمد محمود حجازي بجامعة الأزهر ، وقد أشار فيها إلى عناصر منهجية في التفسير الموضوعي ، وظهرت بعده ا دراسات عديدة في هذا المجال، منها ما يتسم بالعمق، ومنها ما لا يخلو من السطحية.

أما التفسير الموضوعي للسورة القرآنية فترجع جذور الاهتمام به إلى الإمام الباقلاني وحديثه عن نظم السورة، وإلى العلامة برهان الدين البقاعي الذي قرر أن القرآن الكريم وحدة مترابطة وأن هذه الوحدة تسري في السور كما تسري في الآيات، وجاء عبد الحميد الفراهي فقرر أن لكل سورة عمودًا يجري إليه الكلام، ووافقه الدكتور محمد عبد الله دراز والشهيد سيد قطب وآخرون.

ومما لا شك فيه أن التفسير الموضوعي يكشف عن فهم جديد للموضوع لا تتيحه دراسة الآيات مفردة، خصوصًا مع ظهور جوانب جديدة في هذا التفسير، منها دراسة موضوع في القرآن كله، ومنها الحديث عن الوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، ومنها تتبع مواضع ورود مصطلح معين في القرآن الكريم بأكمله، لكنه رغم ذلك لم ينل ما يكفي من الضبط المنهجي الذي يُقَوِّمُه ويطوره، ولذلك تعاني أكثر تطبيقاته من اضطراب مفهومي ومنهجي.

وهدف هذه الدراسة: تأسيس علم التفسير الموضوعي على نحو منهجي يضبط مسالك الاستمداد من القرآن الكريم، ويوسع آفاق رؤيتنا له، ويقيم لهذا اللون من التفسير صلبه، ويشكل أركانه، ويضبط أنساقه، وينفي عن قضاياه شبهة الضعف، ويضفي على لغته روح العذوبة والشفافية التي تسري في التعبير القرآني، ولا تنفك عن إيقاعه وأنفاسه الهامسة أو الهادرة، ويمنح المفسر فرصة الكشف عن نكت ونوادر لم يسبقه إليها أئمة التفسير وعلماؤه.

---

(1) انظر: التبيان في أقسام القرآن لابن القيم ص117.

وتتكون هذه الدراسة – التي استخدمت فيها المنهج الوصفي المقترن بالمنهج التحليلي – من مقدمة ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة فبينت فيها هدف الدراسة، وخطتها، ومنهجي فيها.

والمبحث الأول بعنوان: **مقدمات تأسيسية،** وبينت فيه ما يأتي:

- مدلول المنهجية.
- مدلول التفسير الموضوعي.
- أهمية التفسير الموضوعي.
- نشأته وتطوره.
- علاقته بألوان التفسير الأخرى.

والمبحث الثاني: **أساسيات منهجية للتفسير الموضوعي،** وأتناول فيه الأساسيات الآتية:

أولا: إقامة المصطلح القرآني.

ثانيًا: طرح الأفكار المسبقة على عتبة القرآن الكريم.

ثالثًا: استيفاء البيان النبوي.

رابعًا: تجاوز الفهم المتجزئ باعتماد المعاني الكلية.

خامسًا: تتبع الدوائر السياقية.

سادسًا: اعتماد البعد المقاصدي.

سابعًا: الموازنة بين الظاهر والباطن.

وأتبعت هذا المبحث بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث، ثم بقائمة المراجع التي اعتمدت عليها بعد الله عز وجل.

ولستُ أدَّعِي أنني قد استقصيت في هذه الدراسة كل ما يمكن قوله في الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي؛ لأن ادَّعاء هذا الاستقصاء غرور لا يركبه إلا جاهل أو ناقص علم، وقد تعلمت أنني كلما خطوت في سبيل العلم خطوة تَكَشَّفَ لي بها مدى عمق جهلي واتساعه.

المبحث الأول

مقدمات تأسيسية

مدلول المنهجية:

المنهجية عبارة عن منظومة من الأصول الفكرية التي يجمعها ناظم نظري واحد، وتمثل إطارات مرجعية تهدف إلى غاية محددة، وهي نسبة إلى المنهج، وكلمة منهج يراد بها الطريق الواضح في التعبير عن شيء، أو في عمل شيء، أو في تعليم شيء، طبقًا لمبادئ معينة، وبنظام معين، وبغية الوصول إلى مقاصد معينة، ومنه منهاج الدراسة، ومنهاج التعليم ونحوهما.[1]

مدلول التفسير:

التفسير في اللغة : تفعيل من الفسر بمعنى الإبانة والكشف، قال تعالى: ﴿ وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً ﴾[2] أي وأفصح بيانا وتفصيلا.[3] وقيل: أصل التفسير من التفسرة، وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء ليكشفوا عن علة المريض، فكذلك المفسر يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها والسبب الذي أنزلت فيه، وكأنه تسمية بالمصدر؛ لأن مصدر فعل جاء أيضا على تفعلة، وإنما بنوه على التفعيل؛ لأنه للتكثير، فكأنه يتبع سورة بعد سورة، وآية بعد أخرى.[4] ويمكن أن يكون التفسير مقلوبًا من السفر – بتقديم السين – ومعناه أيضا الإظهار والإبانة، يقال: سفرت المرأة إذا كشفت عن وجهها، والفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن الفسر لإظهار المعنى المعقول، والسفر لإبراز الأعيان للأبصار.[5]

والتفسير في الاصطلاح له أكثر من تعريف عند المختصين، ولكن تعريفاتهم تتكامل، فهو عند أبي حيان "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك".[6] وعند الزركشي "علم يعرف

---

(1) انظر: المعجم الوسيط، مادة ن هـ ج، والمعجم الفلسفي ليوسف كرم، وآخرين، ص170.

(2) سورة الفرقان: 33.

(3) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة ف س ر.

(4) انظر: البرهان في علو م القرآن للزركشي 147/2.

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب ، مادة ف س ر بتصرف.

(6) البحر المحيط لأبي حيان 121/1. ويراد بأحكامه الإفرادية والتركيبية ما يعنى به علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البديع وعلم البيان ، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب يشمل ما دلالته عليه بالحقيقة ، وما دلالته عليه بالمجاز، وتتمات لذلك مثل معرفة النسخ وسبب النزول ونحو ذلك.

به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ".[1] وعرفه الزرقاني بأنه"علم يُبحث فيه عن القرآن الكريم، من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية".[2]

وبقليل من التأمل ندرك أن المناسبة بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي للفظة التفسير واضحة جلية، فكلا المدلولين يدوران على معنى التوضيح والإبانة والظهور بعد الخفاء.

والتعريف الذي أراه جامعًا لمضمون التعريفات السابقة: أن التفسير علم يُبحث فيه عن القرآن الكريم، من حيث دلالته على مراد الله عز وجل، ومن حيث كونه المعجزة العظمى لنبينا محمد ﷺ بناء على علوم متعددة ومتجددة بقدر الطاقة البشرية.

مدلول الموضوع:

الموضوع مأخوذ من الوضع، وهو جعل الشيء في مكان، سواء كان ذلك بمعنى الحط والخفض، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان. يقال وضع الشيء من يده وضعًا إذا ألقاه .[3] ولهذا عرف الحكماء الموضوع بأنه هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين؛ نسبة أجزائه بعضها إلى بعض، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجة عنه .[4] وهذا المعنى ملحوظ في التفسير الموضوعي؛ لأن المفسر يرتبط بموضوع معين، ويتتبع نسب أجزائه إلى بعضها وإلى الأمور الخارجة عنه، ولا يتجاوزه إلى غيره حتى يفرغ من تفسير الموضوع الذي التزم به.[5]

مدلول التفسير الموضوعي:

ظهرت عدة تعريفات للتفسير الموضوعي بعضها يمكن قبوله، والبعض الآخر تنبغي مراجعته؛ لأنه لا يخلو من ملاحظات، فقد عرفه الدكتور زاهر الألمعي بأنه "جمع الآيات

---

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي 13/1.

(2) مناهل العرفان للزرقاني 4/2.

(3) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة و ض ع.

(4) انظر: التعاريف لعبد الرؤوف المناوي ص728.

(5) انظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور عبد الستار فتح الله ص 23. وتعريف الدكتور مصطفى مسلم للموضوع في الاصطلاح بأنه "قضية أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت لها آيات القرآن الكريم" لم يحالفه التوفيق؛ لأنه تعريف للموضوع القرآني، وليس تعريفاً للموضوع في الاصطلاح. انظر: مباحث في التفسير الموضوعي للدكتور مصطفى مسلم ص16.

المتفرقة في سور القرآن الكريم المتعلقة بالموضوع الواحد لفظًا أو حكمًا، وتفسيرها حسب المقاصد القرآنية مع الربط بينها لخدمة الموضوع الذي وردت فيه". [1] وهذا التعريف لا يتضمن أدنى إشارة إلى التفسير الموضوعي للسورة القرآنية.

والتفسير الموضوعي عند الدكتور عبد الستار فتح الله "علم يبحث في قضايا القرآن الكريم المتجددة معنى أو غاية عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر فيها على هيئة مخصوصة بشروط مخصوصة لبيان معناها، واستخراج عناصرها، وربطها برباط جامع". [2] وهو كما نرى تعريف للتفسير الموضوعي بالنسبة للموضوع القرآني، ولا يتضمن أدنى إشارة إلى التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني أو للسورة القرآنية، وأعتقد أن الدكتور فتح الله والدكتور الألمعي قد قصدا هذا لأنهما لم يوردا في تطبيقاتهما للتفسير الموضوعي تطبيقًا للتفسير الموضوعي للسورة القرآنية أو المصطلح القرآني رغم أن تعريف الدكتور الألمعي يتضمنه.

أما الدكتور مصطفى مسلم فعرفه بأنه "علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنية من خلال سورة أو أكثر".[3] فإذا تناولها من خلال سورة واحدة؛ كان هو التفسير الموضوعي لهذه السورة، وإن تناولها من خلال أكثر من سورة؛ كان تفسيرا للموضوع أو للمصطلح القرآني.

أهمية التفسير الموضوعي:

أسرار النصوص القرآنية لن تتكشف للقاعدين الذين يعالجونها في ضوء مدلولاتها اللغوية والبيانية فحسب، ولكنها تتجلى لمن يعملون من خلال التفسير الموضوعي على إشاعة الثقافة الإسلامية المنبعثة من القرآن، وتفقيه العامة والخاصة في روحه وشرائعه ومقاصده وآدابه، ليعرفوا المنزلة السامية للوحي الإلهي، ويدركوا الواجب الكبير الذي يفرضه عليهم، والتفسير الموضوعي يستمد أهميته وقدره من قيمة القرآن الكريم وأهمية مضامينه، وتتعاظم قيمته بمرور الزمن نتيجة تطور الحياة وتعقد مشكلاتها، والرغبة المتزايدة لدى غير المسلمين في التعرف على هدايات القرآن في مختلف نواحي الحياة ، **ويمكن رصد أهمية التفسير الموضوعي في نقاط من أهمها ما يأتي:**[4]

---

(1) دراسات في التفسير الموضوعي للدكتور زاهر الألمعي ص9.

(2) المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور عبد الستار فتح الله ص20.

(3) انظر: مباحث في التفسير الموضوعي للدكتور مصطفى مسلم ص16.

(4) انظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور عبد الستار فتح الله ص 40–55، ومباحث في التفسير الموضوعي للدكتور مصطفى مسلم ص30–33.

1 – أنه يبرز وجهًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم يتمثل في اشتماله على عناصر متكاملة لمواضيع تامة لا يمكن حصرها أو استيفاؤها رغم أن آياته قد نزلت نجومًا متفرقات، ووضعت في سور بينها في النزول فواصل زمنية متباينات، لكن التفسير الموضوعي يجمع كل ذلك في سياق واحد على غاية التوافق والتناسق، وكأن آياته قد نزلت في وقت واحد لصياغة هذا الموضوع، وهذا ضرب من الإعجاز يفوق طاقة الإنس والجن.

2 – يعطي التفسير الموضوعي مدًا جديدًا لانتشار الهدايات القرآنية؛ لأنه يكشف عن حيوية القرآن الكريم وواقعيته في التعامل مع مستجدات الحياة الإنسانية، فكلما طرأت على ساحتها قضايا أو مشكلات جديدة تصدى المفسر لبيان النظرة القرآنية إلى هذه القضية، فتتجلى للناس الأبعاد الواقعية للموضوعات القرآنية، وتتأكد لهم مدى حاجتهم إلى هداياتها، ويظهر زيف نظرة البعض إلى القرآن الكريم على أنه تراث قديم ولى زمنه وانتهت صلاحيته.

3 – أنه وسيلة ناجعة لإرساء المنهجية العلمية في البحث والتفكير، تلك المنهجية التي تعتمد على النظرة الكلية وتتجنب النظرة الجزئية، حيث يحرص الباحث في التفسير الموضوعي على جمع أجزاء الموضوع، ويبين الكل الجامع لها، ويستلهم من ذلك خطة متكاملة يعالج من خلالها مشكلة واقعية، أو يفند شبهة نظرية.

4 – أنه يثري الحياة العلمية؛ لأنه يفسح المجال لذوي التخصصات المختلفة لإظهار كل ما يتعلق باختصاصهم في القرآن الكريم، كما أن له أعظم الأثر في تصحيح وضبط مسار بعض العلوم، كعلم التاريخ الإنساني الذي يمكن ضبطه وتصحيح مساره من خلال سنن الله تعالى في المجتمعات الإنسانية، وهي السنن التي تبرز لدى عرض القرآن الكريم لقصص الأمم السابقة.

5 – أنه يسهم في إبراز علوم قرآنية جديدة وَدَفْعِهَا نحو التأصيل والاكتمال، كعلم الإعجاز العلمي، والتشريعي، وعلم الحكمة القرآنية الذي يبرز المنهج القرآني في الدعوة والإصلاح، وعلم الأصول القرآنية أي الأصول الجامعة والقوانين العليا التي يضمها القرآن في تضاعيفه، ليظهر من خلالها منهجه الديني، وأسلوبه التربوي والاستدلالي، ونحو ذلك من جوانبه الواسعة.

نشأة التفسير الموضوعي وتطوره:

من طبيعة أي علم أنه لا يظهر متكاملاً لأول وهلة، وإنما يبدأ بذورًا وأشتاتًا متفرقة، ثم تزداد تطورا ونموا لتتحول إلى مزية ظاهرة، ثم تصل بالتعهد والاهتمام إلى مرحلة الكمال والنضج والاستقرار، وهذا ينطبق على علم التفسير الموضوعي، فبذرته الأولى موجودة في القرآن الكريم نفسه، فقد تضمن بعض السور التي عنيت بالحديث عن موضوع واحد من مختلف جوانبه مثل سورة يوسف، وفي الوقت نفسه طرقت آيات مبثوثة في سور مختلفة موضوعًا لا يمكن أن يكتمل

تصور المرء له إلا بمطالعة كل هذه الآيات، وفهم مقاصدها، ومعرفة ترتيب نزولها، وسبب هذا النزول – إن كان ثمة سبب – إلى غير ذلك مما يساعد على تكوين تصور عام عن موضوع هذه الآيات، مثل الآيات المتعلقة بموضوع الخمر، أو بموضوع القتال، أو بغيره من الموضوعات، بل إن بعض الآيات تحيل إلى آيات أخرى في موضوعها، بحيث لا يمكن فهمها إلا في إطار تلك الآية، وفي ذلك إشارة إلى أهمية النظر الموضوعي في الآيات القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾[1] إحالة إلى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾.[2]

وقد استنبت الرسول ﷺ هذه البذرة القرآنية حين لفت أصحابه – ونحن معهم – إلى أهمية النظر الموضوعي في الآيات القرآنية، حيث استدعى ﷺ آية في سورة لبيان حقيقة الظلم المقصودة في آية من سورة أخرى، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: لما نزلت ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾[3] شق ذلك على المسلمين ، فقالوا: يا رسول الله، أينا لا يظلم نفسه؟ فقال ﷺ: "ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[4]".[5]

وعلى نهجه ﷺ سار بعض المسلمين في القرن الأول فحرصوا على فهم كل قضية في إطار مجموع الآيات التي تنزلت فيها، وكانوا يتفادون إشكالات فهم بعض القضايا باللجوء إلى علماء الصحابة الذين نهلوا من معينه ﷺ وحازوا بركة دعائه، فعن سعيد بن جبير قال: قال رجل لعبد الله بن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي ، قال الله تعالى: ﴿ فَلا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَسَاءَلُونَ ﴾[6] ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[7] ﴿ وَلا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً ﴾[8] ﴿ ثُمَّ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾[9] فقد كتموا في هذه الآية، وقال: ﴿ أَنْتُمْ

---

(1) سورة النحل: 118.

(2) سورة الأنعام: 146.

(3) سورة الأنعام: 82.

(4) سورة لقمان: 13.

(5) أخرجه البخاري في كتب الأنبياء، باب قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ ﴾ 262/3 (3246).

(6) سورة المؤمنون: 10.

(7) سورة الصافات: 50.

(8) سورة النساء: 42.

(9) سورة الأنعام: 23.

أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا . رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا . وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾[1] فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ . ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[2] فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء، وقال: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾[3] ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾[4] فكأنه كان ثم مضى ؟ فقال ابن عباس: ﴿ فَلا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ في النفخة الأولى، ثم في النفخة الآخرة ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ وإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم فيقول المشركون : تعالوا نقول لم نكن مشركين فيختم على أفواههم فتنطق أيديهم فعند ذلك يعرف أن الله لا يكتم حديثا، وخلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين ، ثم دحا الأرض، ودحوها أن أخرج منها الماء والمرعى وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله ﴿ دَحَاهَا ﴾ وقوله: ﴿ خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام ، وخلقت السماوات في يومين، وقوله ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ سمى نفسه بذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك ، فإن الله لم يرد شيئًا إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن فإن كلا من عند الله.[5]

وبناء على البذرة القرآنية واستنبات الرسول ﷺ لها ونموها في عهد الصحابة والتابعين وضع العلماء قاعدة مفادها أن أصح وأحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر فى موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد بسط فى موضع آخر.[6] وقد التزم بعض بعض أئمة التفسير بهذه القاعدة في تفاسيرهم، فكانوا يجمعون الآيات المتعلقة بموضوع الآية التي يكونون بصدد تفسيرها، كما حرص بعض الفقهاء على جمع الآيات ذات الصلة بالموضوع الواحد لاستنباط الأحكام الخاصة بكل آية في دائرة موضوعها العام، بل قام بعض العلماء بجمع الآيات القرآنية المتعلقة بمباحث معينة من مباحث علوم القرآن الكريم وأفردوها بمؤلفات خاصة بها، وهي مؤلفات تصلح أن تكون لبنات في التفسير الموضوعي بالمعني العام لا بالمعنى العلمي

(1) سورة النازعات: 27 – 30.

(2) سورة فصلت: 9 – 11.

(3) سورة النساء: 100.

(4) سورة النساء: 158.

(5) أخرجه البخاري في التفسير، باب تفسير سورة حم السجدة 1815/4–1816 (4537).

(6) انظر: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير ص363، والبرهان في علوم القرآن للزركشي 175/2.

المنهجي الخاص، لأن جانب التفسير التحليلي فيها أوضح، لكنها بمثابة التأسيس للتفسير الموضوعي بالمعنى العلمي المنهجي. [1] ومن هذه المؤلفات: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، وأحكام القرآن لابن العربي والناسخ والمنسوخ لقتادة السدوسي، وغير هؤلاء كثير من العلماء الذين قصدوا إلى موضوع خاص في القرآن يجمعون ما تفرق منه، ويفردونه بالبحث والدرس.

أما **طور نضج واستقرار** التفسير الموضوعي بالمعنى العلمي المنهجي فكان في العصر الحديث لأسباب بعضها يتعلق بالقرآن نفسه، وبعضها يرتبط بالتراث الإسلامي في الدراسات القرآنية، وبعضها يرتبط بمعطيات العصر الحديث، **فأهم سبب يتعلق بالقرآن الكريم** أنه لا تنقضي عجائبه، ولا يخلق من كثرة الرد ، ولا يشبع منه العلماء ، **وأهم سبب يرتبط بتراثنا في الدراسات القرآنية** أنه عني بتلبية حاجات عصره، فانصب اهتمامه على التفسير التحليلي أو الموضوعي بالمعنى العام لا بالمعنى العلمي الخاص، **أما أهم الأسباب التي ترتبط بمعطيات العصر الحديث فمنها ما يأتي:**

1 – اتجاه البحث العلمي نحو التخصص الدقيق، والعكوف على دراسة الشعب والفروع على وجه الاستقراء والاستيعاب، والتوسع في متابعة أجزاء القضايا وتفاريقها، فكان على الدراسات القرآنية أن تتجه هذا الوجهة من خلال التفسير الموضوعي لتخاطب عصرها بطريقته.

2 –دخول المستشرقين إلى ميدان الدراسات الإسلامية، وحرصهم على نشر ودراسة الكتب الإسلامية ووضع المعاجم التي تعينهم على هذه الدراسة حتى يصلوا إلى أهدافهم من خلالها، مما دفع العلماء المسلمين إلى التصدي للشبه والأخطاء التي شابت نتاجهم، والعمل الجاد لسد حاجة المسلمين والمكتبة الإسلامية من البحوث التي يتطلبها واقعهم.

3 – اهتمام أقسام التفسير في الكليات والجامعات بالدراسات الموضوعية القرآنية من خلال فرض مساق التفسير الموضوعي ضمن مناهجها، وعنايتها بإنجاز بحوث في الموضوعات القرآنية على يد طلاب الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

علاقة التفسير الموضوعي بغيره:

التفسير الموضوعي واحد من أربع اتجاهات في تفسير القرآن الكريم، فهناك بالإضافة إليه التفسير التحليلي، والتفسير الإجمالي، والتفسير المقارن، ورغم تمايز هذه الاتجاهات إلا أنها تتعاون ولا تتعارض، وتأتلف ولا تختلف، وليس في وسع أي دارس للقرآن الكريم أو باحث فيه

---

(1) انظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور عبد الستار فتح الله ص30–33.

أن يستغني عن الإفادة من عطاء أو قطف ثمرة من ثمرات واحد من هذه الاتجاهات، بل إنه قد يعول عليها كلها إذا فرضت طبيعة بحثه ذلك.

فالتفسير التحليلي يعني ببيان كل ما يتعلق بالكلمة والجملة أو الآية القرآنية من ناحية اللغة والبلاغة، وسبب النزول، والقراءات، ووجوه الإعجاز، والأحكام الشرعية، وغيرها من كل ما له تعلق باللفظ أو الجملة القرآنية.

والتفسير الإجمالي يبين خلاصة الآية أو الآيات، مع إبراز مقاصدها، بحيث يصل معناها إلى الأفهام من أقصر طريق، ويستعان فيه ببعض ما يعول عليه في التفسير التحليلي دون إفراط.

والتفسير المقارن يتتبع فيه ما ورد في تفسيرين أو أكثر بخصوص آية أو جملة آيات للمقارنة بين تفسيرها في المصدر إن كان تفسيرا بالمأثور أم بالرأي والاجتهاد، والمقارنة في الاتجاه، وفي الاختيارات لبيان الأكثر صوابًا من غيره، ويمكن رد هذه الاتجاهات إلى اتجاهين جامعين لها هما: التفسير الموضعي أو التجزيئي، والتفسير الموضوعي أو التوحيدي:[1]

فالموضعي أو التجزيئي هو الذي يرجع فيه المفسر إلى موضع واحد من القرآن الكريم، ويكون تحليليًا عند التفصيل، وإجماليًا عند الاختصار، ومقارنًا عند الموازنة، ويمكن أن يكون بالمأثور أو بالرأي والاجتهاد، والموضوعي أو التوحيدي هو الذي يلتزم فيه المفسر موضوعًا لا موضعًا بعينه، فيجمع الآيات المتعلقة به، ويقيم منها بناء متكاملاً يتقرر من خلاله موقف القرآن الكريم من قضية ما، ولا شك أنه سيعتمد في ذلك على خلفيات علمية مرتبطة بالنصوص القرآنية التي يوردها، وهذه الخلفيات تتأتي من التفسير الموضعي سواء أكان تحليليًا أو إجماليًا أو مقارنًا، فالاتجاهان متكاملان، ولا يمكن أن يكون أحدهما قسيمًا للآخر؛ فضلاً عن أن يطرح على أنه نقيض له أو بديل عنه، فلا يمكن للتفسير الموضوعي أن يستغنى عن ألون التفسير الأخرى؛ لأن اللبنات التي يقوم عليها بنيانه تستمد منها، ولا يمكن أن يحسن المفسر أو الباحث في التفسير الموضوعي إدراك حقائق القرآن الكريم ومقاصده أو التعبير عنها إلا إذا كان متسلحًا بمعطيات التفسير الموضعي.

***

(1) انظر: المصدر السابق ص16–18، والتفسير الموضوعي للدكتور صلاح الخالدي ص41.

المبحث الثاني

أساسيات منهجية للتفسير الموضوعي

لا شك أن قيام صرح لعلم التفسير الموضوعي يتحقق من خلال منظومة من الأساسيات المنهجية تترتب عليها الفوائد الآتية:

1) ضبط مسالك الاستمداد من القرآن الكريم، وتوسيع آفاق رؤيتنا له.

2) إقامة صلب هذا اللون من التفسير وتشكيل أركانه وضبط منطلقاته وأنساقه.

3) نفي شبهة الضعف عن قضايا التفسير الموضوعي، وصبغ لغته بروح العذوبة والشفافية التي تسري في البيان[1] القرآني، ولا تنفك عن إيقاعه الفريد وأنفاسه الهامسة أو الهادرة.

4) منح المفسر فرصة الكشف عن نكت ونوادر لم يسبقه إليها أئمة التفسير وعلماؤه؛ لأن الاقتصار على الحديث المعاد تعطيلٌ لفيض القرآن الكريم الذي ما له من نفاد.

والأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي تنبثق من **هيمنة النص المُفَسَّرِ على النص المُفَسِّرِ،** وهي الهيمنة التي تفرض على الناظر في القرآن الكريم أن يتحفظ من القول في تفسيره إلا ببينة؛ لأن ما يقوله المفسر بيان منه لمراد المتكلم، والمتكلم بالقرآن الكريم هو الله عز وجل، ولا يجوز لأحد أن يتصدى لبيان مراد الله تعالى إلا ببينة، فعن جندب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "من قال في القرآن برأيه فأصاب؛ فقد أخطأ".[2] أي لأنه قد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أمر به، ولو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه ، ولكنه قال برأيه الناشئ عن الهوى، أو عن الجهل، وكلاهما مذموم، وعليهما يحمل استعظام السلف الصالح أمر تفسير كتاب الله عز وجل إلا ببينة.[3]

والبينة لا تتأتى إلا بالأدوات المحتاج إليها في التفسير ، والناس في العلم بها على ثلاث طبقات: **إحداها:** من بلغ في ذلك مبلغ الراسخين ؛ كالصحابة رضي الله عنهم، والتابعين ومن يليهم، وهؤلاء قالوا مع التوقي والتحفظ والهيبة والخوف من الهجوم ، فنحن أولى بذلك منهم إن

---

(1) البيان: كلُّ شيء كشَف لك قناع المعنى الخفيّ، حتى يتأدّى إلى الفهم ويتقبّله العقل فذلك البيانُ الذي ذكره الله في كتابه، ومنّ به على عباده. العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي 6/2.

(2) أخرجه الترمذي في ، باب 200/5(2952) وقال: وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن حزم.

(3) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 6/1.

ظننا بأنفسنا أنا في العلم والفهم مثلهم . وهيهات. **والثانية:** من علم من نفسه أنه لم يبلغ مبالغهم ولا داناهم؛ فهذا لا إشكال في تحريم ذلك عليه. **والثالثة:** من شك في بلوغه مبلغ أهل الاجتهاد أو ظن ذلك في بعض علومه دون بعض؛ فهذا أيضًا داخل تحت حكم المنع من القول فيه.[1]

ويمكن إجمال الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي في إقامة المصطلح القرآني، وطرح الأفكار المسبقة على عتبة القرآن الكريم، واستيفاء البيان النبوي، وتجاوز الفهم المتجزئ باعتماد المعاني الكلية، وتتبع الدوائر السياقية، واعتماد البعد المقاصدي، والموازنة بين الظاهر والباطن. وتفصيل هذه الأساسيات على النحو الآتي:

أولا: إقامة المصطلح القرآني:

المصطلح مأخوذ من قولهم: اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، فهو اتفاق بين طرفين أو أكثر على مدلول معين للفظ أو تركيب. [1] وقد يكون موضوعاً من طرف واحد دون أن يكون للمخاطبين أكثر من التلقي، وبهذا المعنى استعمل كثير من الباحثين التعبير بالمصطلح القرآني، وقد عبر عنه الطاهر ابن عاشور بـــ "عادات القرآن".[3]

وأقصد بإقامة المصطلح القرآني توفيته حقه، فقد قال الراغب الأصفهاني: "إقامة الشيء: توفية حقه".[2] وهذا يعد من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي؛ لأن المصطلح القرآني هو المدخل الوحيد لبيان القرآن الكريم؛ بحكم أنه وعاء دلالاته ومضامينه ورؤاه، ومعرفته مقدمة في الرتبة؛ لأنه الأصل في الخطاب، وبه يحصل التفاهم، وهذه المعرفة لا تنفك عن إدراك مقاصد المستعمل له، فدلالات الألفاظ إنما تحمل على ما يعلم من قصد المتكلم بها، فإذا عرفت ترتبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى.[3]

---

(1) الموافقات للشاطبي 423/3.

(1) لسان العرب لابن منظور، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة .

(3) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور124/1-125.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب، مادة ق و م.

(3) هذا على عكس ما تراه المدرسة البنيوية من أن تحديد معاني النص يرجع إلى النصوص التي تكتفي بنفسها بعيدا عن مقاصد ومراد أصحابها، فـنقطة الارتكاز هي النص، لا الجوانب ولا الإطار ، وعلى عكس ما تراه المدرسة التفكيكية التي تجعل السلطة لقارئ النص، وتجعل تحديد معاني النصوص حقًا للمتلقي وحكرًا عليه، فالقارئ هو الذي يعطي النص معناه . وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لا بد أن يكون هناك متكلم قد عرفت عادته، ومستمع قد عرف عادة المتكلم بذلك اللفظ، فهذه القيود لابد منها في أي كلام يمكن أن يفهم معناه؛ لأن الكلام في الحقيقة كلام من اتصل به، واتصف به، وألفه وأنشأه. انظر: مجموع الفتاوى 463/12، 450/20.

وتوفية المصطلح القرآني حقه تتأتى بأمرين:

أولهما: أن يكون لفظ المصطلح القرآني هو الحاكم في بحوث التفسير الموضوعي، بحيث لا يُستبدَل به لفظ غيره، أو يُقدَّم عليه مصطلح سواه. وهذا ما يجب أن يتجلى في العناوين الرئيسة والفرعية لهذه البحوث، وفي تركيب عباراتها ومفاهيمها ، فيقال مثلا: منهج القرآن الكريم في تزكية الإنسان، ولا يقال: منهج القرآن الكريم في تربية الإنسان. والسر في ذلك أن القرآن الكريم قد آثر مصطلح التزكية، لما فيه من التخلية والتحلية، فهو يشير إلى تكميل القوة النظرية بالتطهير من أرجاس الكفر والشرك، وحصول المعارف الإلهية، وإلى القوة الروحية والخلقية بالتطهير من دنس القلوب المترتب على الكفر، ودنس الطبائع المترتب على تمكن الأخلاق السيئة، ودنس الجوارح المقترن بملابسة المحرمات.[1] فمصطلح التزكية يشير إلى التطهير ظاهرًا وباطنًا، حسًا ومعنى، وهو مختص بالفضائل، أما مصطلح التربية فليس فيه هذا الشمول، وليس مختصًا بالخير، إذ يمكن أن يُربى الإنسان على الكفر والرذيلة.[2]

ثانيهما: أن يلتزم الباحث أو المفسر بدلالات هذا المصطلح بعد أن يفهمها وفقًا لسياق الاستعمال القرآني له، وبعد أن يقف على دلالته اللغوية قبل النزول؛ لأن القرآن الكريم قد حَمَّلَ بعض الألفاظ العربية معان لم تكن معهودة عند العرب، وأعاد استخدام بعض المصطلحات العربية وفق نسق يتناسب مع كونه خطابًا ربانيًا. وقد أكد ابن فارس هذه الحقيقة في قوله: "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال ، ونسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت ، فعفى الآخر الأول".[3] وهذا يقتضي دراسة المصطلحات القرآنية مع إدراك شبكة العلاقات البنائية لها؛ وما يربطها من علاقات، وما ينشأ عنها من مضامين ودلالات، وما يتعلق بها من قضايا ومستفادات؛ فهذه المصطلحات هي المعالم الفكرية للقرآن الكريم، وعدم وضوحها يؤدي إلى لون خطير من التسطيح في إدراك مفاهيمه، أو الانحراف في فهم معانيه.

ويؤكد على ضرورة دراسة المصطلحات القرآنية أن الكلام يقوم بثلاثة أشياء: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم.[4] فاللفظ هو الأساس؛ ومن هنا اهتم المسلمون في البدايات

---

(1) انظر: التفسير الكبير للرازي 66/9، والكشاف للزمخشري 463/1،215، وروح المعاني للألوسي 387/1.

(2) انظر: معارج القبول، حافظ بن أحمد حكمي 1095/3.

(3) المزهر في علوم اللغة والأدب للسيوطي 235/1.

(4) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي 102/2.

الأولى للتفسير بالمفردات القرآنية، وأبرز من قام بهذا الدور ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في إجاباته على مسائل نافع بن الأزرق، واشتهر مع بداية عصر التدوين كتاب "غريب القرآن" لأبي عبيدة، وكتاب مشكل القرآن لابن قتيبة، وظهر التأليف في لغات القبائل، وفي ما يعرف بالنوادر اللغوية، وفي الفروق اللغوية، وتتبع العلماء من خلال علم الوجوه والنظائر الألفاظ الدائرة في القرآن الكريم على وجوه متعددة.

القرآن وفرز المصطلحات:

لعل سبب نزول قول الله عز وجل: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1] يؤكد أهمية إقامة المصطلح القرآني وفرزه من غيره، فقد كان اليهود يستخدمون مصطلح ﴿ رَاعِنَا ﴾ في مخاطبتهم لرسول الله ﷺ مظهرين أنهم يريدون معناه الظاهر الذي لا بأس به – انتظرنا وأقبل علينا حتى نكلمك بما نريد – وهم يقصدون في الحقيقة سبه ﷺ بالرعونة حسب دلالة أخرى للمصطلح نفسه، فنهى الله عز وجل المؤمنين عن استخدام مصطلح ﴿ رَاعِنَا ﴾ وأمر بإقامة مصطلح ﴿ انظُرْنَا ﴾ بحيث تُتَفَادَى تلك الدلالة الخبيثة المحببة لدى اليهود. قال الرازي: "جمهور المفسرين على أنه تعالى إنما منع من قوله ﴿ رَاعِنَا ﴾ لاشتمالها على نوع مفسدة".[2] والنهي يقتضي التحريم.[3] ومن هنا قال ابن تيمية: "إذا لم يعرف معنى الاسم جاز أن يكون معنى محرمًا، فلا ينطق المسلم بما لا يعرف معناه. ولهذا كرهت الرُّقى العجمية كالعبرانية والسريانية أو غيرها، خوفًا من أن يكون فيها معان لا تجوز".[4]

كما نص القرآن الكريم على ضرورة فرز المصطلحات حين ميز بين مصطلح الإيمان ومصطلح الإسلام في قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾.[5] فقد نزلت في بني أسد بن خزيمة، وهي قبيلة كانت تجاور المدينة، أظهروا الإسلام، وكانوا إنما يحبون المغانم وعرض الدنيا ، فأكذبهم الله عز وجل في قولهم آمنا، وصدقهم لو قالوا أسلمنا، وهذا على أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإسلام هو الانقياد بالنطق بالشهادتين والعمل بالجوارح، فالإسلام والإيمان في هذا الموضع مختلفان في المعنى.[6]

---

(1) سورة البقرة: 104.

(2) التفسير الكبير للرازي 203/3.

(3) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 60/2.

(4) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص203.

(5) سورة الحجرات: 14.

(6) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي 61/4.

فوائد فرز المصطلح القرآني:

- إشاعة استخدامها في الحياة العلمية والعملية بصورة تعيد إحياء اللغة العربية في المجتمع المسلم؛ لأن اعتياد الخطاب بغير العربية التي هي شعار الإسلام الحنيف، ولغة القرآن الكريم، يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيرًا قويًا بينًا.
- حماية هذه المصطلحات من أي تحريف، وتجنب تحميل واحد منها بعض المعاني الخارجة عنه، فقد نشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية من تحريف المصطلحات المحمودة أو تبديلها ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معان لا تقتضيها.(1) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله ﷺ من الألفاظ، وكيف يُفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خُوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله تعالى ورسوله ﷺ بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب".(3)
- تدقيق النظر في المصطلح القرآني من وجهات مختلفة بحيث لا تختلط دلالته في سياق محدد بدلالته في سياق آخر مختلف عنه.

التمهل مع المصطلح الوافد:

إذا كان الله تعالى قد أقام المصطلحات القرآنية وجعلها حاكمة على مصطلحات العرب، فأجدر بالمفسر أن يتروى مع المصطلحات الوافدة؛ لأن هذه المصطلحات هي المدخل الأول إلى تجريد أمتنا من مقومات هويتها من خلال البدء بإحداث شرخ عميق في لغتها. ولهذا ينبغي أن تتم غربلة هذه المصطلحات باستيعابها أولاً، ثم بيان مدى الحاجة إلى نقلها، ثم إخضاعها لاختبار التوافق مع محيطنا، ثم نقل الناجح منها إلى لغتنا ودمجه وتوظيفه، مع المتابعة الدائمة للآثار المترتبة على ذلك. وهذا عين ما فعله سلفنا، حين ميزوا في الأسماء الأعجمية بين ثلاثة أقسام: قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أسماء الأبنية العربية الوضع. وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلم يُعَدَّ منها. وما ألحقوه بها عد منها. ولما انتقلوا إلى عالم القرآن الكريم مارسوا هذا الفرز للمصطلحات، واختلفوا، فقال بعضهم: إنه يتضمن بعض ما في لغات العجم، وقال بعضهم: ليس فيه من كلام العجم شيء . قال أبو عبيد: والصواب من ذلك عندي -والله أعلم- مذهب فيه تصديق القولين جميعًا، وذلك أن هذه الحروف

---

(1) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي 1/31-32.

(3) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية 7/116.

أصولها عجمية إلا أنه سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها، فصارت عربية ثم نزل القرآن، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق.[1]

آليات إقامة المصطلح القرآني في التفسير الموضوعي:

1) أن يكون لفظ المصطلح القرآني هو الحاكم في التفسير الموضوعي، بحيث لا يُستبدَل به لفظ غيره، أو يُقدَّم عليه مصطلح سواه، وهذا ما يجب أن يتجلى في العناوين الرئيسة والفرعية لبحوث التفسير الموضوعي، وفي تركيب جمل هذه البحوث وعباراتها.

2) أن يلتزم الباحث أو المفسر بدلالات ومضامين هذا المصطلح بعد أن يفهمها وفقًا لسياق الاستعمال القرآني له، وبعد أن يقف على دلالته اللغوية قبل النزول.

3) تدقيق النظر في المصطلح القرآني بحيث لا تختلط دلالته في سياق محدد بدلالته في سياق آخر مختلف عنه، وحمايته من أي تحريف.

4) التروي مع المصطلحات الوافدة، باستيعابها أولاً، ثم بيان مدى الحاجة إلى نقلها، ثم إخضاعها لاختبار التوافق مع محيطنا، ثم نقل الناجح منها إلى لغتنا بعد صب الرؤية القرآنية فيه، مع المتابعة الدائمة للآثار المترتبة على توظيفها في محيطنا اللغوي.

ثانيا: طرح الأفكار المسبقة على عتبة القرآن الكريم:

مما لا شك فيه أن الخطأ في تفسير القرآن الكريم قد تَأَتَّى من جهتين: إحداهما: قوم اعتقدوا بعض المعاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن الكريم عليها، والثانية: قوم فسروا القرآن من غير نظر إلى المتكلم به والمنزل عليه والمخاطَب به .[2] وهذا الخطأ لا يمكن تداركه ومجابهة الآثار السلبية المترتبة عليه إلا بثلاثة أمور؛ أولها يستلزم ثانيها وثالثها، وهي على النحو الآتي:

الأمر الأول: طرح الأفكار المسبقة على عتبة النص القرآني ، لما لهذه الأفكار من أثر سلبي في عملية الاستنباط. ومع أننا نسلم بأن الفكرة المسبقة قد تكون صحيحة؛ إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى نتيجة خاطئة في حالة عدم إحاطة صاحبها بجميع جوانب القضية أو المسألة محل الدرس.[3]

---

(1) المزهر في علوم اللغة والأدب للسيوطي 212/1-213.

(2) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 355/13.

(3) قصة موسى عليه السلام مع الخضر عليه السلام تؤكد ذلك، فكل الأفكار المسبقة التي دفع بها في مواجهة تصرفات الخضر كانت صحيحة، لكن النتائج التي أرادها بناء على هذه الأفكار لم تكن صحيحة، وهذا ما ظهر بوضوح بعد أن أحاطه الخضر علما بجميع جوانب القضية.

ويرتبط بطرح الأفكار المسبقة نبذُ الأهواء التي تسقط كل غريب في الفهم بهدف ابتكار نتائج مرغوبة ومحددة، إذ ينبغي ألا نجعل النص القرآني المجيد تابعًا لرغباتنا وأهوائنا ومتطلباتنا، وألا ندخل إلى عالمه بحثاً عن شواهد لأفكار بنيناها، ومبادئ وضعناها خارجه؛ بل ينبغي أن نجعل له المبدئية في امتلاك المعاني وتحديد النتائج، وأن ندخل إلى عالم معانيه ونحن نسلم بأن مهمتنا هي الكشف عنها، وليس إنتاجها، وهذا يفرض علينا أن نهتم باللفظ القرآني الكريم داخل نصه، وليس بمعزل عنه، وبالنص من خلال اللفظ لا بعيدًا عنه، ومن هنا نرفض الدعوة التي يقول أصحابها: إن القرآن نص مفتوح على جميع المعاني، ولا يمكن لأي تفسير أن يغلقه أو يستنفده بشكل نهائي، ولهذا يجب أن تمنح فرصة التفجر للنص، بإخضاعه لرؤية القارئ ليلونه بالمنطق الذي يراه، ويفسره بحسب أحواله ومقتضياته وحاجاته، حتى ولو أدى ذلك إلى ضياع حقيقة النص.

أقول: إن هذه الدعوة مرفوضة، لأن القرآن لا يمكن أن يعطينا بعضه إلا إذا أعطيناه نفوسنا وعقولنا وقلوبنا كلها، وإلا إذا طرحنا أنفسنا على أعتابه، مدركين فقرنا لعطائه، ومتجردين من كل حول وقوة إلا بربنا وكتابه، ومسلمين بأن آياته لها أبعاد فكرية ونفسية وروحية، ولا تحمل دلالات لغوية فقط، ولا يمكن إدراك أسرارها دون مراعاة كل هذه الأبعاد، ومن شأن هذا التسليم أن يدفعنا إلى الحذر من تعيين التفسير عند تعدد الاحتمالات، وهذا يتطلب استثمار العقل دون إفراط أو تفريط، إذ ليس بين المعقول والمنقول تغاير في الأصول ؛ لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل، إذ هو دليل الشرع وكونه حقًا.[1]

الأمر الثاني: قراءة النص القرآني انطلاقًا من الرؤية القرآنية دون أن يضاف إلي معانيه ما لا يقتضيه، أو ينكر منه ما يقتضيه، فللقرآن عرف خاص ومعانٍ معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه ولا بمعزل عن المعهود من معانيه، **وهذا يقتضي أمرين**:

أحدهما: نبذ الاتجاه الذي يتجاهل طبيعة النص القرآني وخصائصه وغاياته ويقوم بتأويله على أساس بعض النظريات الطبيعية أو الرياضية [2] بهدف حمله على مدلولات مخالفة لما تقتضيه ظواهر اللغة وما استقرت عليه أفهام المسلمين منذ عهد الرسول ﷺ إلى اليوم، فأحد رموز التيار الحداثي يقرر أن نيوتن قد اكتشف قانوناً رياضياً يبين مجال الحركة بين الحدين الأعلى والأدنى، ويسمح بالانتقال فيما بينهما، ويمكن استثماره في فهم الأحكام شرعية المترددة بين الحدود العليا

---

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي80/2.

(2) وهذا لا يعني إنكار وجود صلة ما بين القرآن الكريم وبين ما ورد في ثناياه من قضايا العلوم، لكن يجب أن نفهم أنها ليست مقصودة لذاتها، وإنما ذكرت ضمن سياق كون القرآن هداية، وأي تجاوز لهذا المستوى يدخل في إسقاط معنى على القرآن لم يأت لبيانه وإن كان قد تضمنه.

والدنيا ، فإذا كان الحد الأدنى في حكم الشريعة تحريم المحارم المنصوص عليها فإنه لا يمكن بحكم القانون الرياضي النزول تحت ذلك الحد بإضافة محارم أخرى، ولكن يمكن الصعود فوقه بمنع الزواج من بعض الأقارب غير المعدودين من المحارم كبنات العم والعمة والخال والخالة إذا بيَّن علم الطب أن لذلك آثاراً سلبية على النسل، أو بيَّن علم الاقتصاد أن له آثاراً سلبية على توزيع الثروة، ولا يكون في ذلك تجاوز لحدود الله لأنه ليس فيه نزول تحت الحد الأدنى. (1)
وينطلق من هذا إلى القول بأنه إذا كان الحد الأعلى لنسبة ميراث الرجل هو الثلثان والحد الأدنى لميراث المرأة هو الثلث؛ فإن القانون الرياضي يسمح في نطاق عدم التعدي على الحد بأن ينزل ميراث الرجل عن حده الأعلى إلى ما يلامس نسبة النصف، كما يسمح بأن يرتفع ميراث المرأة إلى ما يلامس النصف أيضاً، فإذا ما وقع تشريع اجتهادي بذلك فإنه يكون تشريعًا حاصلاً في نطاق مراعاة حدود الله تعالى بالبقاء ضمنها دون تعدّ عليها.(2)

ثانيهما: نبذ الاتجاه الذي لا يراعي قواعد وأصول التعامل مع النص القرآني ويمارس منطق الإسقاط على النص محل الاستمداد منه ، انطلاقا من إغفال اللغة التي نزل بها، وإهمال كل مأثور صحيح في تفسيره، بدعوى تقدير العقل، أو انطلاقًا من دعوى تاريخية النص القرآني، بمعنى أن تكليفاته موجهة إلى مخاطبين في زمن نزوله، ومن يعيش في زمن غير ذلك الزمن، ليس مشمولا بهذه التكليفات، وله أن يتدين فهماً وتطبيقاً وفق الظروف التي يراها مناسبة للزمن الذي يعيش فيه. **ومن هنا** فضل محمد شحرور فهم معاصريه للقرآن على فهم أصحاب رسول الله ﷺ فقال: "نحن على يقين بأننا في أواخر القرن العشرين في مشاكلنا المعاصرة والتي لا يعرف الصحابة عنها شيئا، وبوجود الكتاب الذي لا ريب فيه بين أيدينا، قادرون على نقله من عالم المطلق إلى عالم النسبية الذي نعيشه نحن، وقادرون أن نتحرك ضمن الحدود بشكل يتناسب مع عصرنا، وفي هذا نحن أقدر منهم، وليس من الضروري أبدًا الاعتماد على أقوالهم وتحريها، فوضعنا منهم هو: إن كانت أقوالهم تناسبنا أخذناها، وإن كانت لا تناسبنا تركناها". (3) وانطلق من هذا إلى تقرير إباحة إظهار جسد المرأة عارياً باستثناء الجيوب التي لها طبقتان أو طبقتان مع خرق ، وهي الفرج وما بين الثديين وما تحتهما، وتحت الإبطين، والإليتين وما بينهما؛ فهذه هي الجيوب التي يجب على المرأة تغطيتها لقول الله تعالى: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾(4) ويباح لها إظهار ما سوى ذلك.(1)

---

(1) انظر: الكتاب والقرآن، محمد شحرور ص 450-454

(2) انظر: المصدر السابق ص 459- 462.

(3) انظر: المصدر السابق ص566.

(4) سورة النور: 31.

الأمر الثالث: أن يقرأ المفسر نص القرآن الكريم وفقا لآليات اللغة التي تنزل بها، فبهذه الآليات يتوصل إلى ينبوع حكمته، وكليه معارفه، وعمدة أحكامه، ومن طلب فهم القرآن وإدراك زبده، ومعرفة مراميه، بغير ما هو أداة له؛ ضل عن فهمه، و كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي ؛ فليس من علوم القرآن الكريم في شيء، لا مما يستفاد منه ، ولا مما يستفاد به، ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل .[2] ولهذا قال مجاهد : "لا يحل لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب".[3] ومن هنا كان "أول ما يحتاج أن يُشتغَل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني ألفاظ القرآن في كونه أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه".[4]

ويرتبط بالعلم باللغة العربية مراعاةُ عرف العرب في لسانهم؛ فإن كان لهم في لسانهم عرف؛ فلا يصح العدول عنه في فهم القرآن، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري في فهمه على ما لا تعرفه؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب ، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها.[5] وقد أفرد ابن جني في الخصائص بابًا عنوانه: باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية قال فيه: "اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب ، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ، ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة.[6]

ويجب التنويه إلى أن القراءة وفقا لآليات اللغة ومراعاة عرف العرب في لسانهم ينبغي ألا تنفك عن الإيمان بتميز النص القرآني باعتبار ربانيته، وتعاليه عن تأثير العوامل الثقافية، وقراءته بهذه الروح ووفقا لتلك الآلية ستدفع المفسر إلى التسليم بأن كل ما يكتشفه من دلالات القرآن ليس هو آخر المطاف، فمعانيه بثرائها وانفتاحها على الماضي والحاضر والمستقبل غير قابلة للحصر؛ لأنه مطلق والمُسْتَنْبِطُ منه نسبي، وليس في وسع النسبي أن يحيط بالمطلق.

---

(1) انظر: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، محمد شحرور ص606-607.

(2) انظر: الموافقات للشاطبي 2/81-82، 3/391.

(3) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2/477.

(4) المفردات في غريب القرآن للراغب، ص "د" من المقدمة.

(5) الرسالة للشافعي 1/50، والموافقات للشاطبي 2/82.

(6) الخصائص لابن جني 3/245.

آليات طرح الأفكار المسبقة على عتبة النص القرآني:

- أن يجعل الباحث المبدئية في امتلاك المعاني وتحديد النتائج للقرآن الكريم، ويسلم بأن مهمته هي الكشف عنها وليس إنتاجها.
- أن يهتم باللفظ القرآني الكريم داخل نصه، وليس بمعزل عنه، وبالنص من خلال اللفظ لا بعيدًا عنه، وأن ينضبط بالعلوم والقواعد التي لا يجوز اقتحام ساحة التفسير دون معرفتها، وأن يقرأ نص القرآن الكريم وفقا لآليات اللغة التي تنزل بها، ويراعي عرف العرب في لسانهم، بحيث لا يجري في فهمه على ما لا تعرفه.
- الإيمان بتميز النص القرآني باعتبار ربانيته، وتعاليه عن تأثير العوامل الثقافية، مع التسليم بأن كل ما يكتشفه من دلالات القرآن الكريم ليس هو آخر المطاف، فمعانيه بثرائها وغزارتها وانفتاحها على الماضي والحاضر والمستقبل غير قابلة للحصر، ونصوصه لها أبعاد لغوية وفكرية ونفسية وروحية، وهذا يقتضي الحذر من تعيين التفسير عند تعدد الاحتمالات، واستثمار العقل دون إفراط أو تفريط.

ثالثا: استيفاء البيان النبوي:

لا شك أن القرآن الكريم ليس مكتفيًا بنفسه شرحًا وبيانًا، وهو في حاجة إلى بيان الرسول ﷺ لأنه كلام متكلِّم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان للوصول إليه، فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يسمع منه ﷺ ولأنه يخاطب جميع الناس على اختلاف مداركهم، ولهذا يفهمه كل واحد منهم فهمًا يناسب طاقته ومستوى فكره، فإذا رغب في معرفة أكثر مما فهمه منه بطبيعته وطاقته؛ فليس أمامه إلا من هم أوسع منه معرفة وفهمًا؛ وهل يمكن أن يوجد في بني الإنسان أحد أعلم بالقرآن الكريم من رسول الله ﷺ!؟.

لقد حرص أصحابه ﷺ على تلقي التفسير منه؛ وكانوا يسألونه ﷺ حين تخفى عليهم معاني بعض الألفاظ أو العبارات القرآنية، أو يحدث الإشكال في عقولهم بسببها، فيوضح ﷺ لهم ما خفي عليهم، ولم يذكر واحد منهم أنه ﷺ قد امتنع من تفسير آية احتاجوا إلى تفسيرها، ونتيجة لذلك وجدت ثروة تفسيرية اعتبرها شيخ الإسلام ابن تيمية من أحسن طرق تفسير القرآن الكريم.(1)

وقد اهتم أئمة التفسير بهذه الثروة التي خلفها لنا رسول الله ﷺ، وأدركوا القيمة العلمية السامية التي تتمتع بها، فضلا عن القيمة الروحية التي تضفى عليها ثياب الجلال والجمال والكمال،

---

(1) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية 363/13،308، 403.

فأكثروا من إيرادها في كتبهم التي يغلب عليها طابع المأثور، ولم يغفلوها في الكتب التي يغلب عليها طابع الرأي، وابتكروا جملة من العلوم المنهجية التي تميز صحيحها من سقيمها على نحو لم يكن له سابقة ولا لاحقة في التاريخ الإنساني، وقد دفعهم إلى ذلك إيمانهم بأن " اللَّهَ سُبْحَانَهُ نَصَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَنْصِبَ الْمُبَلِّغِ الْمُبَيِّنِ عنه ، فكلُّ ما شَرَعَهُ لِلْأُمَّةِ فَهُوَ بَيَانٌ منه عن اللَّهِ أَنَّ هذا شَرْعُهُ وَدِينُهُ، وَلَا فَرْقَ بين ما يُبَلِّغُهُ عنه من كَلَامِهِ الْمَتْلُوِّ وَمِنْ وَحْيِهِ الذي هو نَظِيرُ كَلَامِهِ في وُجُوبِ الِاتِّبَاعِ، وَمُخَالَفَةِ هذا كَمُخَالَفَةِ هذا".(1) وهذا يعني أن القرآن إذا عرف تفسيره من جهته ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم.(2) الأمر الذي يؤكد ضرورة استيفاء البيان النبوي في التفسير الموضوعي؛ فالحديث والقرآن كله كاللفظة الواحدة، وليس من الصواب أن يحكم بآية دون أخرى، أو بحديث دون آخر، بل ينبغي أن يضم كل ذلك بعضه إلى بعض، ومن فعل غير هذا فقد تحكم بلا دليل.(3)

وهذا التحكم قد يكون متعمدًا، فقد أشار الرسول ﷺ إلى طائفة تسلك هذا السبيل – سبيل التحكم بلا دليل – وتدعو إليه في قوله ﷺ: "ألا هل عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وهو مُتَّكِئٌ على أَرِيكَتِهِ، فيقول : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فما وَجَدْنَا فيه حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ ، وما وَجَدْنَا فيه حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسول اللَّهِ ﷺ كما حَرَّمَ الله".(4) وقد يكون غير متعمد بمعنى أن المفسر قد يجنح إلى مصدر آخر؛ فيفسر به لعدم علمه بالتفسير النبوي، ومما يمكن أن يُمثّل به هنا ما روي في تفسير قول الله عز وجل: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾.(5) فقد فسّر ابن عباس وبعض تلاميذه وغيرهم الساق بالمعنى اللغوي، أي: عن أمر شديد فظيع جليل.(6) وورد في حديث أبي سعيد أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "يَكْشِفُ رَبُّنَا عن سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ له كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ ، ويبقى كُلُّ من كان يَسْجُدُ في الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً ، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ؛ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا ".(7) فهذا الحديث يبيِّن أن المراد بالساق ساق ربنا عزّ وجلّ، وبدونه سنأخذ بقول عبد الله بن عباس وتلاميذه من التابعين في تفسير الساق بالمعنى اللغوي، وهذا يؤكد ضرورة استيفاء البيان النبوي في التفسير، دون إغفال أو تجاوز لما قدمه السابقون من المفسرين – خصوصًا الصحابة ومن نهل من معينهم

(1) إعلام الموقعين لابن القيم 314/2.

(2) مجموع الفتاوى 27/13.

(3) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم371/3.

(4) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، 38/5 (2664) وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(5) سورة القلم: 42.

(6) انظر: جامع البيان للطبري 38/29–40.

(7) أخرجه البخاري في التفسير، باب ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ 1871/4 (4635).

من التابعين – إذ علينا أن نعمل على تقديم الجديد في فهم القرآن الكريم بالبناء على ما هو قديم، بناءً يبعث في المفسر التمكن والأصالة، والقدرة على التجديد لا التبديد، ومن أنفع الطرق الموصلة إلى ذلك الرجوع في التفسير إلى أهله المتحققين به على الكمال والتمام.(1)

آليات استيفاء البيان النبوي في التفسير الموضوعي:

1) تتبع الروايات المبثوثة في كتب التفسير عمومًا، وفي الكتب التي غلبت عليه صبغة التفسير بالمأثور خصوصًا، والرجوع إلى كتب السنة النبوية لتلقي ما حكم بصحته من هذه الروايات ثم قبوله.
2) تتبع شروح هذه الروايات، وانتقاء ما يتناسب منها مع القضية التي يتناولها الباحث في التفسير الموضوعي.
3) أن يكون لهذه الروايات وشروحها أثر واضح في بناء الدراسة الموضوعية من ناحية العناوين والأفكار الأساسية، دون أن تطغى على الجانب القرآني للقضية المطروحة وتحولها إلى دراسة حديثية.

رابعا: تجاوز الفهم المتجزئ باعتماد المعاني الكلية:

قد يرى البعض أن التفسير الموضوعي يعني أن كل طائفة من نصوص القرآن الكريم تشكل موضوعًا أو قضية مستقلة عن موضوعات وقضايا النصوص الأخرى، وهذه بلا شك رؤية جزئية خاطئة، وقد يرى البعض أن هناك ترابطًا غير تام وشامل بين هذه الموضوعات القرآنية، وهذه رؤية قاصرة، أما الرؤية الصحيحة فهي التي تؤمن بوجود ارتباط تام ومُسْتَحْكِم يشكل منظومة متسقة ومتكاملة من القضايا والموضوعات القرآنية، وهذه الرؤية تعد من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي، وهي تقتضي العلم بعدة أمور:

أولها: معرفة أن المدني من القرآن الكريم ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل ؛ فلا ينبغي أن يغيب عن الناظر في القرآن الكريم هذا المعنى ؛ لأنه من أسرار علوم التفسير ، وعلى حسب المعرفة به تحصل له المعرفة التامة والصحيحة بكلام الله عز وجل.(2)

ثانيها: اعتبار القراءات المتفق على قبولها والتي يكون لها أثر في بيان المعنى أو تنوعه، وعدم الاقتصار على قراءة معينة كما يفعل بعض المفسرين، ففي ذلك حمل للنص على معنى

---

(1) الموافقات للشاطبي 91/1.

(2) الموافقات للشاطبي 406/3–407.

واحد، وترجيح بلا مرجح، وتضييق لما أراد الله عز وجل توسيعه، ف تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، والقراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.[1]

ثالثها: الإلمام بعلم المناسبات، فمنه تعرف علل الترتيب، وموضوعه أجزاء الشيء المطلوب علم مناسبته من حيث الترتيب، وثمرته الاطلاع على الرتبة التي يستحقها الجزء بسبب ما له بما وراءه وما أمامه من الارتباط والتعلق الذي هو كلحمة النسب.[2]

وهذا يؤكد أن سور القرآن الكريم ذات معانٍ كليّة ومعانٍ جزئية ، وأن هذه المعاني منثورة بشكل منظم وفائق الضبط، وثمة علاقات وطيدة فيما بينها، ولا يمكن إدراك مفهوم أو استيعاب قضية قرآنية على نحو صحيح دون الربط بينها وبين شبكة المنظومات التي تنتمي إليها، والغفلة عن المعاني الكلية الأصلية بالعكوف على المعاني الجزئية الفرعية التي تندرج تحتها خطأ جسيم؛ لأن المعنى الإفرادي يمكن أن يغيب ويصبح المعتبر هو المعنى الكلي، ففي قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾[3] قال الخليل وسيبويه والأكثرون: أن كأين أصلها أ ين، دخل عليها كاف التشبيه ، لكنه انمحى عن الحرفين المعنى الإفرادي، وصار المجموع كاسم واحد بمعنى كم الخبرية.[4]

كما أن المعنى الإفرادي قد لا يعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهومًا دونه، ف عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قرأ ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾[5] فقال: ما الأب؟ ثم قال: ما كلفنا هذا، أو قال: ما أمرنا بهذا. وعن أنس أن رجلا سأل عمر بن الخطاب عن قول الله تعالى: ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف. ومن المشهور تأديبه رضي الله عنه لضبيع حين كان يكثر السؤال عن ﴿ والمرسلات ﴾[6] و ﴿ فالعاصفات ﴾[7] ونحوهما، وظاهر هذا كله أنه إنما نهى عنه ؛ لأن المعنى التركيبي معلوم على الجملة ، ولا ينبني على فهم هذه الأشياء حكم تكليفي ، فرأى أن الاشتغال به عن غيره مما هو أهم منه تكلف ، ولو كان فهم اللفظ الإفرادي يتوقف عليه فهم التركيبي لم يكن تكلفًا بل هو مضطر إليه ، كما روى عن عمر

---

(1) انظر: مناهل العرفان للزرقاني 105/1، 204.

(2) نظم الدرر للبقاعي 5/1–6.

(3) سورة يوسف: 105.

(4) فتح القدير للشوكاني 58/3.

(5) سورة عبس: 31.

(6) سورة المرسلات: 1.

(7) سورة المرسلات: 2.

نفسه في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾[1] فإنه سئل عنه على المنبر ؛ فقال له رجل من هذيل: التخوف عندنا التنقص ، ثم أنشده بيتًا يشهد لذلك، فقال عمر : أيها الناس ، تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم . فليس بين الخبرين تعارض ؛ لأن هذا قد توقف فهم معنى الآية عليه، بخلاف الأول، فإذا كان الأمر هكذا فاللازم الاعتناء بفهم معنى الخطاب ؛ لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبني الخطاب ابتداء.[2]

آليات تجاوز الفهم المتجزئ باعتماد المعاني الكلية:

1) تنزيل المدني من القرآن الكريم في الفهم على المكي ، وكذلك المكي بعضه مع بعض ، والمدني بعضه مع بعض ، والإلمام بعلم المناسبات، واعتبار القراءات، وعدم الاقتصار على قراءة معينة كما يفعل بعض المفسرين.

2) ضم الألفاظ المفردة بعضها إلى بعض، بحيث يعرف ما بينها من فوائد، وما تتضمنه في جملتها من أسرار، ومحاولة إدراك شبكة المنظومات التي تنتمي إليها ، والانتباه إلى أن المعنى الإفرادي يمكن أن ينمحي ويصبح المعتبر هو المعنى الكلي، كما أن المعنى الإفرادي قد لا يعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهومًا دونه.

3) بناء منظومة من المفاهيم الكلية في كل موضوع قرآني من خلال تنسيق المعاني الجزئية المنثورة بشكل منظم وفائق الضبط، إذ توجد علاقات لا يمكن إدراكها إلا من خلال المعنى الكلي، وبقدر مراعاة هذا المعنى، بقدر ما يأتي فهم المفسر للقرآن وافيًا.

4) تسليم الباحث وهو يسعى في تحصيل المعاني الكلية في القرآن ب أنّ لا يملكُ القطع بتحريرها، لأن القطع بأن ذلك المعنى هو عين مراد الله عز وجل إنما يكون بالسماع من رسول الله ﷺ وحده.[3]

خامسا: تتبع الدوائر السياقية:

من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي تتبع الدوائر السياقية، ويقصد ب سياق الكلام : تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه، وقد كانت العرب تبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله.[4]

---

(1) سورة النحل: 47.

(2) انظر: الموافقات للشاطبي 2/78-88.

(3) البرهان في علوم القرآن للزركشي 1/16.

(4) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، والرسالة للشافعي 1/52.

أهمية السياق:

قال الزركشي: "دلالة السياق أَنْكَرَهَا بَعْضُهُمْ، وَمَنْ جَهِلَ شيئا أَنْكَرَهُ، وقال بَعْضُهُمْ: إنَّهَا مُتَّفَقٌ عليها في مَجَارِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ".[1] ولهذا أوقع تفسير لفظة قرآنية بمعزل عن دائرتها السياقية المحدودة عددًا من المفسرين في أخطاء من جنس ما وقع فيه الفراء وأبو عبيدة حين فسرا قوله تعالى: ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾[2] بأنه الشجر العظيم الكثير الشوك. ولو أنهما راعيا السياق لما ذكرا هذا التفسير الذي خالفا به جمهور المفسرين القائل بأنه الموز، فقد وردت هذه الآية في سياق ما يمنحه الله تعالى للمؤمنين في الجنة، فكيف يعقل أن يدخل في ذلك الشجر الكثير الشوك!؟.[3]

ومن الخطأ الناجم عن إهمال السياق تفسير بعضهم لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾.[4] حيث قال: هذه الآية مَثَلٌ ضربه الله للدنيا، فشبهها الله بالنهر، والشارب منه بالمائل إليها المستكثر منها، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها، والمغترف بيده غرفة بالآخذ منها قدر الحاجة، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة. قال القرطبي: "قلت: ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل، والخروج عن الظاهر، لكن معناه صحيح من غير هذا".[5]

كما أن تفسير قضية بمعزل عن تسلسل الدوائر السياقية لها في القرآن قد يوقع في خطأ أشد، فلا يصح مثلًا أن يقتصر المفسر لموضوع حديث القرآن عن وظائف النجوم على قول الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا ﴾[6] بل عليه أن يتتبع الوظائف المذكورة في دوائر سياقية أخرى، وسوف يجد أن من حِكَمِ خلق النجوم تزيين السماء الدنيا، ورجم الشياطين أيضاً، كما بينّه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِب. وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾.[7]

وقد رأينا كيف أخطأ الخوارجُ حينما استدلوا ببعضِ الآياتٍ على أنَّ الحكمَ لله تعالى، وغفلوا عن الآياتِ التي تثبت جواز حُكْمِ الناس في بعض القضايا، فقالوا في مناظرةِ ابن عباس لهم: أنه

(1) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 357/4.
(2) سورة الواقعة: 29.
(3) انظر: فتح القدير للشوكاني 152/5.
(4) سورة البقرة: 249.
(5) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 251/3.
(6) سورة الأنعام: 97.
(7) سورة الصافات: 6-7.

– أي علي بن أبي طالب – حَكَّمَ الرِّجالَ في دين الله، وقد قال الله: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ ﴾[1] فقال ابن عبَّاسٍ: أرأيتم إن قرأتُ عليكم من كتابِ اللهِ المُحْكَمِ وحدَّثْتُكم من سنَّةِ نبيِّكم صلى الله عليه وسلم ما لا تنكرون، أترجعون؟. قالوا: نعم. قال: قلت: أمَّا قولُكم: إنه حَكَّمَ الرِّجالَ في دين الله، فإنه يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ ﴾ إلى قوله": ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[2] وقال في المرأة وزوجها: ﴿ فَابْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴾[3] أنشدكم اللهَ: أَفَحُكْمُ الرِّجالِ في حقنِ دمائهم وأنفسِهم وصلاحِ ذاتِ بينهم أحقُّ، أم في أرنبٍ ثمنُها رُبْعُ دِرْهَمٍ؟!. فقالوا: اللهم في حقن دمائهم وصلاحِ ذاتِ بينهم. قال: أخرجتُ من هذه. قالوا: اللَّهمَّ نعم.[4]

دوائر السياق القرآني:

السياق القرآني له **خمس دوائر** كل دائرة منها أقل اتساعًا ، وتقوم في رحم الدائرة الأوسع ، وهذه الدوائر هي: دائرة الجملة، فالآية، فالمقطع، فالسّورة، فدائرةُ السياقِ القرآنيِّ كله، ولكل دائرة عطاؤها ومنحها، ولا شك أن لون التفسير الموضوعي هو الذي يحدد حجم السياق المعتبر، فهناك سياق صغير محدود، وسياق كبير واسع أو أقل محدودية، ففي التفسير الموضوعي لموضوع قرآني يكون السياق هو مواطن ورود القضية المدروسة في السياق القرآني كله، وفي التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني يكون السياق هو مواطن ورد هذا المصطلح فقط، وفي التفسير الموضوعي للسورة لا يكون المفسر ملزمًا بتجاوز سياق السورة المدروسة إلى غيرها، ويرتبط بتتبع الدوائر السياقية الانتباه إلى سياق الظروف التي صاحبت نزول النص القرآني، وهي ما يعرف بأسباب النزول، لأن الغفلة عنها قد توقع في خطأ جسيم.[5] على أن معرفة سبب النزول لا تعني حصر فاعلية النص القرآني في زمن تنزله، بحيث تبقى آياته بمثابة نص تاريخي يسجل وقائع سابقة، بل إن هذه الآيات تحتفظ بكامل حيويتها وفاعليتها عبر كل زمان ومكان، وتبرز هذه الحيوية بوضوح مع كل المواقف الإنسانية التي تشبه الموقف الأساسي الذي كان سببًا في نزول الآيات القرآنية.

آليات تتبع الدوائر السياقية:

1) حصر مواطن ورود الموضوع أو المصطلح محل الدراسة في القرآن الكريم بكامله.

---

(1) سورة الأنعام: 57.

(2) سورة المائدة: 95.

(3) سورة النساء: 35.

(4) حلية الأولياء لأبي نعيم 1/ 318–319.

(5) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي 22/1.

2) محاولة الوقوف على ترتيب نزول النصوص التي تم حصرها، و رد آخر الكلام على أوله وأوله على آخره ، مع الانتباه إلى سياق الظروف التي صاحبت نزول النص القرآني، وهي ما يعرف بأسباب النزول.

3) تحديد حجم السياق المعتبر، فهناك سياق صغير محدود، وسياق كبير واسع أو أقل محدودية، تبعا للون التفسير الموضوعي، ففي التفسير الموضوعي لموضوع قرآني يكون السياق هو مواطن ورود القضية المدروسة في السياق القرآني كله، وفي التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني يكون السياق هو مواطن ورد هذا المصطلح فقط، وفي التفسير الموضوعي للسورة القرآنية لا يكون المفسر ملزمًا بتجاوز سياق السورة المدروسة إلى غيرها.

4) تتبع الدوائر السياقية في الموضوع القرآني بصورة مرتبة، فنبدأ بدائرة الجملة، ف الآية، فالمقطع، فالسّورة، فدائرةُ السياقِ القرآنِيِّ كله، ولكل دائرة عطاؤها ومنحها.

سادسًا: اعتماد البعد المقاصدي:

من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي اعتماد البعد المقاصدي، وأقصد به أن يضع المفسر مسألة إبراز المقاصد القرآنية في قمة أولوياته، ولن يتحقق هذا إلا بحرص المفسر أو الباحث على الوصول إلى مقاصد الله تعالى الأساسية في كتابِه، وبتتبعه لكل ما يوضِّح المراد من هذه المقاصد، أو يؤدي إلى فهمها أكمل فهمٍ؛ بحيث يكشف عنها ويجدد حيويتها، ويؤكد على ملاءمتها لكل زمان ومكان، منضبطًا في ذلك بالأدلة المحكمة، وبالأصول والضوابط الشرعية الثابتة، ونائيًا بنفسه عن ضغط المواقف والظروف، ومقاصد المكلفين وأهوائهم؛ ولن يعرف ذلك ويفعله إلا من له كمال فهم، وحسن تدبر، وجودة تصور، وفضل تفكر.(1)

المقصد القرآني هو قطب الرحى:

جعل العلامة الطاهر بن عاشور المقصد القرآني قطب الرحى في حركة المفسر بمختلف ألوانها، ونواحيها، ومستوياتها، فبحوث المفسر، وتحليلاته اللغوية، أو البلاغية، أو الكلامية، أو التشريعية، أو الاجتماعية، كل ذلك يجب أن يصب في خدمة المقصد القرآني أساساً ، وهذا هو المعيار الذي يحكم عند مطالعة التفاسير ليُعرَف مقادير اتصال ما تشتمل عليه بالغاية التي يرمي إليها المفسر، فيوزن بذلك مقدار ما أوفى به من المقصد ومقدار ما تجاوزه.(2)

---

(1) انظر: إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع للشوكاني ص3.

(2) انظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور 38/1.

ومن فاته استنباط مقاصد القرآن الكريم وقع في التخبط واضطرب في فهم الشريعة، حتى لتجد أحدهم آخذاً ببعض جزئياتها في هدم كلياتها، حتى يصير منها إلى ما ظهر له ببادئ رأيه من غير إحاطة بمعانيها، ولا راجع رجوع الافتقار إليها، ولا مسلم لما روى عن الثقات في فهمها، ولا راجع إلى الله ورسوله ﷺ في أمرها.(1)

أصالة اعتماد البعد المقاصدي:

استقراء السنة النبوية، يوضح بجلاء أن الرسول ﷺ كان يوجه الناس إلى المقاصد التي حملها القرآن الكريم، فكل ما صدر عنه ﷺ يؤكد هذه الصبغة المقاصدية التي كانت سلوكاً وروحاً، يسري في أفعاله ﷺ وتوجياته، وقد نُقِلَ عنه ﷺ أنه قد اختار بعض السور في بعض الصلوات لفوائد من غير حتم ولا طلب مؤكد؛ فمن اتبع فقد أحسن، ومن لا فلا حرج؛ كما اختار في الأضحى والفطر سورة " ق " وسورة "اقتربت" لبديع أسلوبهما، وجمعهما لعامة مقاصد القرآن الكريم في اختصار، وإلى ذلك حاجة عند اجتماع الناس.(2)

وحرص علماء التفسير وأئمته على إبراز البعد المقاصدي في تفاسيرهم، فقد ألف الفيروز أبادي كتابًا عنوانه "الدر النظيم المرشد إلى مقاصد القرآن العظيم" وألف محمد صديق حسن خان كتابًا عنوانه " فتح البيان في مقاصد القرآن " وخصص حجة الإسلام أبو حامد الغزالي الفصل الثاني والثالث من كتابه جواهر القرآن لحصر وشرح مقاصد القرآن الكريم ونفائسه.(3)

واستنبط الطاهر بن عاشور ثمانية مقاصد للقرآن الكريم تتمثل في: إصلاح الاعتقاد، وهذا أعظم سبب لإصلاح الخلق، وتهذيب الأخلاق، والتشريع وهو الأحكام خاصة وعامة، وسياسة الأمة، وفيه صلاح الأمة وحفظ نظامها، والقصص وأخبار الأمم السالفة للتأسي بصالح أحوالهم، والحذر من مساويهم، والتعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين وما يؤهلهم إلى تلقي الشريعة ونشرها، وذلك علم الشرائع، وعلم الأخبار والمواعظ والإنذار والتحذير والتبشير، والإعجاز بالقرآن ليكون آية دالة على صدق الرسول ﷺ.(4)

ونقل الألوسي أن سورة العصر تشتمل على سدس مقاصد القرآن.(5) وورد مصطلح "مقاصد القرآن" في تفسيره لسورة الكافرون أربع مرات في سياق حديثه عن مكانة هذه السورة

(1) انظر: الموافقات للشاطبي 174/4-175.

(2) انظر: حجة الله البالغة للدهلوي ص433.

(3) انظر: جواهر القرآن لأبي حامد الغزالي ص24-25.

(4) انظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور 40/1-41.

(5) انظر: روح المعاني للألوسي 223/30.

بسبب ما تمثله من مقاصد القرآن الكريم.(1)

بينما قرر السيوطي أن سورة التكاثر تشتمل على سدس مقاصد القرآن الكريم؛ لأنها فيما ذكره الغزالي ستة: ثلاث مهمة وثلاث متمة، وأحدها معرفة الآخرة المشتمل عليه السورة.(2) كما قرر أن الله قد نبه في سورة الفاتحة على جميع مقاصد القرآن الكريم، وهذا هو الغاية في براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة، وذلك أن العلوم التي احتوى عليها القرآن الكريم هي علم الأصول ومداره على معرفة الله وصفاته ومعرفة النبوات ومعرفة المعاد، وعلم العبادات، وعلم السلوك وهو حمل النفس على الآداب الشرعية والانقياد لرب البرية، وعلم القصص وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاوة من عصاه .(3) ومن هنا كانت الفاتحة " جديرة أن تسمى عنوان القرآن؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله".(4)

والمقاصد القرآنية ينتظمها مقصد عام يستوعب أصول القرآن الكريم وغاياته، وقد أشار إليه العز بن عبد السلام في قوله: " ومعظم مقاصد القرآن الأمر باكتساب المصالح وأسبابها ، والزجر عن اكتساب المفاسد وأسبابها".(5)

إهدار البعد المقاصدي عيب في التفسير:

اعتبر الإمام الشاطبي أن مقاصد الشريعة هي كلية القرآن، "وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها، واللحاق بأهلها، أن يتخذه سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي، نظرًا وعملاً، لا اقتصارًا على أحدهما، فيوشك أن يفوز بالبغية، وأن يظفر بالطلبة".(6)

وقد كان من سوء حظ المسلمين أن التفسير قد حاد في مراحل زمنية متعددة عن النهج الذي يخدم هذه المقاصد، فأكثر ما كتب فيه يشغل قارئه عنها، فمنها ما يشغله بمباحث الإعراب وقواعد النحو ونكت المعاني ومصطلحات البيان، ومنها ما يصرفه بجدل المتكلمين، وتخريجات الأصوليين، واستنباطات الفقهاء المقلدين، وتأويلات المتصوفين، وتعصب الفرق والمذاهب

(1) انظر: روح المعاني للألوسي 250/30.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 425/2.

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 284/2.

(4) فتح الباري لابن حجر 718/8.

(5) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام 7/1.

(6) الموافقات للشاطبي 346/3.

بعضها على بعض، وكثرة الروايات وما مزجت به من خرافة الإسرائيليات.(1)

وقد عاب بعض الأئمة اشتغال البعض عن مقاصد القرآن الكريم بكثرة الروايات التي لا قيمة لها سندًا ولا موضوعًا ، مما يعتبر حجاباً على القرآن ، وشاغلاً لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس، المنورة للعقول.(2)

والأسوأ من ذلك أن العصر الحديث قد شهد اتجاها يُغَلِّب أصحابُه ال مقاصد الغارقة في اتباع الهوى، وفق منهج يستلب الواقع والمصلحة، ولا يقبل من النص القرآني أي قول يخالف ما يبتغون الوصول إليه ، فإن استعصى ظاهر النص على ما يريدونه؛ قاموا ب لي عنقه، وتحريف مضامينه عبر ذريعة المقاصد، لكي يستجيب لما تمليه عليهم أهواؤهم.

والحق أن المقاصد تستند إلى أمر قررته الآيات القرآنية والأخبار النبوية، ورسم معالمه علماء الصحابة الأخيار، والنظار من التابعين، ثم الأصوليون كالجويني والغزالي والرازي والعز بن عبد السلام والقرافي والشاطبي، وطريق إثبات المقاصد هو الاستقراء من خلال مجموع أدلة الشريعة في القرآن الكريم والسنة المطهرة؛ لأن كليات الشريعة لا تستند إلى دليل واحد ، بل إلى مجموعة أدلة تواردت على معنى واحد فأعطته صفة القطع، وتخلُّفُ بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجه عن كونه كلياً.(3)

آليات اعتماد البعد المقاصدي:

1) مراعاة البعد المقاصدي عند اختيار موضوع الدراسة وتحديد عنوانها، بحيث يمكن استثمارها علميًا وعمليًا في بناء نظام عالمي إنساني تكون فيه مقاصد القرآن الكريم واقعًا يتيح الجمع بين مصالح الفرد المسلم في سلوكه إلى الله عز وجل، وبين مصالح الأمة المسلمة في قيامها بحمل رسالة الإسلام للعالمين ، وبين مصالح الإنسانية جمعاء في تحقيق العدل الشامل.

2) تسجيل ما يدل على هذا البعد ويؤكده في أسباب اختيار الدراسة، ورصد أهدافها، ورسم خطتها، وتحديد المنهج المتبع في إنجازها؛ تجنبًا للترف المعرفي المتمثل في البحث المجرد في القرآن الكريم.

3) إبراز هذه المقاصد في ثنايا الدراسة وتفصيلاتها، بحيث تصبح منطلقًا وغاية وضابطًا

---

(1) انظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا 7/1.

(2) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني 20/2.

(3) انظر: الموافقات للشاطبي 53/2.

لمسيرة كل قضية علمية أو ناحية عملية في هذه الدراسة.

4) التأكيد عليها من خلال النتائج والتوصيات، واستهداف الوصول إلى دوائر مقاصدية يوجه بعضها بعضًا ويخدم بعضها البعض الآخ ر، حتى تصبح معاني القرآن الكريم روحً ا تسري في كل مجالات الحياة الإنسانية.

سابعًا: الموازنة بين الظاهر والباطن:

من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي الموازنة بين الظاهر والباطن، والظاهر: كل ما كان من المعاني العربية التي لا ينبني فهم القرآن الكريم إلا عليها، والباطن: كل ما كان من المعاني التي تقتضي تحقيق المخاطَب بوصف العبودية والإقرار بالربوبية.[1]

وأكثر من عني بتقرير هذه المعاني أرباب الإشارات وأصحاب الحقيقة الذين نظروا في القرآن الكريم فلاح لهم من ألفاظه معان ودقائق جعلوا لها أعلامًا اصطلحوا عليها ، مثل الفناء والبقاء والحضور والخوف والهيبة والأنس والوحشة والقبض والبسط، وما أشبه ذلك.[2] وكلامهم في هذا يعد من باب الإشارات إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، وذلك من كمال الإيمان ومحض العرفان.[3]

أهمية الموازنة بين الظاهر والباطن:

العلماء قالوا: يجب على المفسر أن يتحرز من نقص عما يحتاج إليه في إيضاح المعنى أو زيادة لا تليق بالغرض ، وعليه بمراعاة المعنى الحقيقي والمجازي ومراعاة التأليف والغرض الذي سبق الكلام ، وأن يؤاخي بين المفردات ، ويجب عليه البداءة بالعلوم اللفظية ، ثم بما يتعلق بالمعاني، ثم البيان، ثم البديع، ثم يبين المعنى المراد ، ثم الاستنباط، ثم الإشارات.[4] ومن هنا لا يجوز التهاون بالتفسير الظاهر أولاً، إذ لا مطمع في الوصول إلى التفسير الباطن قبل إحكام التفسير الظاهر، ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ؛ فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ ومن أحاط بظاهر التفسير لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني.[5] ولهذا نص الإمام الشاطبي على أهمية الموازنة بين الظاهر والباطن حين قرر أن كل

---

(1) انظر: الموافقات للشاطبي 3/388-390.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2/334.

(3) انظر: روح المعاني للألوسي 1/7.

(4) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2/488.

(5) البرهان في علوم القرآن للزركشي 2/155 بتصرف.

من زاغ ومال عن الصراط المستقيم؛ فبمقدار ما فاته من باطن القرآن الكريم فهمًا وعلمًا، وكل من أصاب الحق وصادف الصواب؛ فعلى مقدار ما حصل له من فهم باطنه.[1]

إنني مع القول بأن لكل آية في القرآن الكريم ظهرًا وبطنًا، ولكل حرف حدًا، ولكل حد مطلعًا. على أساس تفسير ابن النقيب لهذا في قوله: ظاهرها: ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر ، وباطنها: ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله تعالى عليها أرباب الحقائق، ومعنى "ولكل حرف حد" أن لكل حرف منتهي فيما أراده الله تعالى من معناه ، ومعنى "ولكل حد مطلع" أن لكل غامض من المعاني والأحكام مطلعًا يتوصل به إلى معرفته يكفي بعد ذلك في المقصود ، فلا ينبغي لمن له أدنى مسكة من عقل بل أدنى ذرة من إيمان أن ينكر اشتمال القرآن على بواطن يفيضها الله تعالى على بواطن من شاء من عباده.[2]

وهذا يعني أن الله تعالى لم يخاطبنا بشيء إلا وفهمه ممكن، إما للكافة أو للخاصة أو لخاصة الخاصة الذين يطلعهم الله تعالى على ذلك الطريق الموصل إلى الحد، وهذا لا يتعارض مع ما نقله الجاحظ عن بشر بن المعتمر من أن المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال .[3] فمن حكمة المتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.[4] وكون كلام الله تعالى بهذه الصفة مما يحرض كل صاحب همة على أن يصغي إلى موارد كلامه عز وجل، ويفهم دقائق معانيه، وغامض أسراره من قلبه؛ لأن الفهم يدعو إلى العمل، والعمل يجلب صفاء الفهم ودقيق النظر في معاني الخطاب.[5]

معاني القرآن الكريم تستفاد من ألفاظه ومفهومها:

لا شك أن معاني القرآن الكريم تستفاد من ألفاظه ومفهومها؛ لأن اللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنظومه، أو بفحواه ومفهومه، أو بمعناه ومعقوله، فهذه ثلاثة فنون: المنظوم والمفهوم

---

(1) انظر: الموافقات للشاطبي 3/388-390.

(2) روح المعاني للألوسي 1/7.

(3) انظر: البيان والتبيين للجاحظ 1/86.

(4) انظر: المصدر السابق 1/87-88.

(5) انظر: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للبقاعي 1/375-376.

والمعقول.(1) وهذا يعني أن المعاني نوعان: معان هن بنات ألفاظ، ومعان هن بنات معان وأسلم الطرق إلى معرفة مراد المتكلم من كلامه هي معرفة لغته أولاً، ثم سياقات استعماله لها، ومقامات خطابه للمتلقين في زمن الخطاب، والأحوال المصاحبة لكل ذلك، فبهذا فقط يتمكن المفسر من تفجير أنهار المعاني من نصوص القرآن، بحيث تتمثل في الأمة وجهة حبرها عبد الله بن عباس كما تمثلت فيها وجهة راويها أبي هريرة، إذ شتان بين الوجهتين، وإن كانتا تتكاملان.

يقول ابن تيمية في معرض المفاضلة بين الحافظ الناقل والواعي المستنبط: " وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره !؟ وأبو هريرة أحفظ منه ، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق، يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسًا، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه ، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط، وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها، واستخراج كنوزها، وهكذا ورثتهم من بعدهم". (2)

وهذا لا يعني أن ابن عباس رضي الله عنهما كان غير معني بالحفظ، ف تاريخ الحفاظ المعدودين في الإسلام يبدأ عند البعض به، فقد كان لا يدور في مسمعيه شيء إلا وعاه وأثبته، وسمع قصيدة بن أبي ربيعة ولم يكن سمعها إلا تلك المرة فوعاها، فلا جرم أن كان صدره خزانة العرب، إليه مرجعهم في التفسير والحديث والحلال والحرام والعربية والشعر .(3) يدل على ذلك قوله: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه، فقال: لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله!؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم . فدعاه ذات يوم فأدخله معهم ، فما رئيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم . قال: ما تقولون في قوله تعالى :﴿ إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ فقال بعضهم : أمرنا نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئا . فقال لي : أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له. قال: فإذا جاء نصر الله والفتح وذلك علامة أجلك فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا . فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول.(4)

"وفي هذه الآية دلالة الإيماء كما قالوا، ودلالة الالتزام كما جاء عن ابن عباس في قصة عمر رضي الله عنه مع كبار المهاجرين والأنصار ".(5) وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من

---

(1) انظر: المستصفى لأبي حامد الغزالي ص180.

(2) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية 94/4.

(3) انظر: التراتيب الإدارية "نظام الحكومة النبوية"، عبد الحي الكتاني 411/2.

(4) أخرجه البخاري في التفسير، باب قوله:﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ 1901/4 (4686).

(5) أضواء البيان للشنقيطي 142/9.

الإشارات، وإنما يتمكن من ذلك من رسخت قدمه في العلم، ولهذا قال علي رضي الله تعالى عنه: أو فهمًا يؤتيه الله رجلاً في القرآن.(1) " وإذا لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأبصار".(2)

آليات الموازنة بين الظاهر والباطن:

- إيراد لمحات من التفسير الإشاري المعتدل البعيد عن الشطحات، خصوصًا في قضايا التفسير الموضوعي الإيمانية، وموضوعات الأخلاق وتزكية النفس الإنسانية، فمن المعلوم أن التصوف له تعلق بالقرآن الكريم لما ورد فيه من المعارف الإلهية ورياضة النفوس وتنوير القلوب وتطهيرها، وقد تكلمت المتصوفة في تفسير القرآن الكريم فمنهم من أحسن وأجاد ووصل بنور بصيرته إلى دقائق المعاني ووقف على حقيقة المراد ، ومنهم من أخطأ وحمّلَ النصوص القرآنية ما لا تقتضيه.(3)

- العمل على الخروج من دائرة التوظيف المشتت لهذه اللمحات إلى التوظيف المنظم، بحيث يمكن تقديم منظومة في التفسير الموضوعي لتزكية النفس في سيرها إلى الله تعالى من خلال هذه الإشارات، ومما يساعد على ذلك أن معظم لمحات التفسير الإشاري تنتقل من الجزء إلى الكل بمعني أنه يسهل توظيفها في التفسير الموضوعي، ولننظر مثلاً إلى قول أرباب الإشارات والمجاهدات في لفظ الجلالة: ههنا دقيقة؛ وهي أن لام التعريف ولام الأصل من لفظة الله اجتمع، فأدغم أحدهما في الثاني فسقط لام المعرفة وبقي لام لفظة الله، وهذا كالتنبيه على أن المعرفة إذا حصلت إلى حضرة المعروف ؛ سقطت المعرفة وفنيت وبطلت، وبقي المعروف الأزلي كما كان من غير زيادة ولا نقصان.(4)

- مغالبة الجفاء الحاصل من تتبع ظاهر التفسير بالرقة المترتبة على تفعيل لمحات التفسير الإشاري، ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾(5) احتاج المفسرون إلى إخراج الآية السابقة عن ظاهرها ، وحملها كل قائل على ما سنح له وقوي عنده من التأويل الذي هو سائغ في علم اللسان ، بينما قال بعض أهل الإشارات: الملائكة لما توهموا أن الله تعالى أقامهم في مقام المشورة بلن لهم وجه

---

(1) فتح الباري لابن حجر 736/8.

(2) روح المعاني للألوسي 8/1.

(3) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي 8/1.

(4) انظر: التفسير الكبير للرازي 92/1.

(5) سورة البقرة: 30.

المصلحة في بقاء الخلافة فيمن يسبح ويقدس ، وأن لا ينقلها إلى من يفسد فيها ويسفك ، فعرضوا ذلك على الله، وكان ذلك من جملة النصح في الاستشارة ، والنصح في ذلك واجب على المستشار ، ولله تعالى الحكم فيما يمضي من ذلك ويختار ، ومن أندر ما وقع في تأويل الآية قول أحدهم: ظاهر كلام الملائكة يشعر بنوع من الاعتراض ، وهم منزهون عن ذلك، والبيان أن الملائكة كانوا حين ورود الخطاب عليهم مجملين ، وكان إبليس مندرجاً في جملتهم، فورد منهم الجواب مجملاً، فلما انفصل إبليس عن جملتهم بإبائه وظهور إبليسيته واستكباره انفصل الجواب إلى نوعين ؛ فنوع الاعتراض منه كان عن إبليس، وأنواع الطاعة والتسبيح والتقديس كان عن الملائكة ، فانقسم الجواب إلى قسمين كانقسام الجنس إلى جنسين، وناسب كل جواب من ظهر عنه، والله أعلم . وهو تأويل حسن، وصار شبيهاً بقول الله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ ﴾[1] لأن الجملة كلها مقولة، والقائل نوعان، فرد كل قول لمن ناسبه[2]

---

(1) سورة البقرة: 135.

(2) انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان 292/1.

الخاتمة

أولا: قيام صرح لعلم التفسير الموضوعي يتحقق من خلال أساسيات منهجية تضبط مسالك الاستمداد من القرآن الكريم، وتحدد منطلقات وأنساق هذا اللون من التفسير، وتنفي عن قضاياه شبهة الضعف، وتضفي على لغته روح العذوبة والشفافية التي تسري في التعبير القرآني، وتتيح للمفسر الكشف عن نكت ونوادر لم يسبقه إليها أئمة التفسير وعلماؤه.

ثانيًا: من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي إقامة المصطلح القرآني، أي توفيته حقه، بأن يكون لفظه هو الحاكم في التفسير الموضوعي، بحيث لا يُستبدل به لفظ غيره، أو يُقدَّم عليه مصطلح سواه، وأن تُفهم دلالاته ومضامينه وفقًا لسياق الاستعمال القرآني له، بعد الوقوف على دلالته اللغوية قبل النزول، وهذا يستلزم د راسة المصطلحات القرآنية مع إدراك شبكة العلاقات البنائية لها، ثم فرزها من غيرها، بحيث يُتَرَوَّى مع المصطلحات الوافدة من محيط ثقافي يختلف أو يتناقض مع المحيط الثقافي الإسلامي.

ثالثًا: فرز المصطلحات القرآنية من غيرها يتيح إشاعة استخدامها في الحياة العلمية والعملية بصورة تعيد إحياء اللغة العربية في المجتمع المسلم؛ ويحمي هذه المصطلحات من أي تحريف، ويدفع إلى تدقيق النظر في المصطلح القرآني من وجهات مختلفة بحيث لا تختلط دلالته في سياق محدد بدلالته في سياق آخر مختلف عنه.

رابعًا: يجب على المفسَّر الموضوعي أن يقرأ النص القرآني انطلاقًا من الرؤية القرآنية المنفتحة على كل الأزمنة والأمكنة، دون أن يضيف إلي معانيه أو ينكر منها ما لا يقتضيه، ويجب أن تتم هذه القراءة وفقًا لآليات اللغة التي تنزل بها، فبها يُتَوَصَّل إلى ينبوع حكمته، ومن طلب فهم القرآن بغير ما هو أداة له؛ ضل عن فهمه، ويرتبط بالعلم باللغة العربية مراعاةُ عرف العرب في لسانهم؛ فإن كان لهم في لسانهم عرف؛ فلا يصح العدول عنه في فهم القرآن الكريم، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري في فهمه على ما لا تعرفه العرب.

خامسًا: كل ما يكتشفه المفسر أو الباحث من دلالات القرآن ليس هو آخر المطاف، فمعانيه بثرائها وغزارتها وانفتاحها على الماضي والحاضر والمستقبل غير قابلة للحصر؛ وما يتكشف منها في كل جيل ما هو إلا جزء يسير، وهذا يدل على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له كما لا نهاية للمتكلم به، وستظل المعاني المكنونة في القرآن الكريم تتكشف مع العصور وفقاً لارتفاع السقف المعرفي للأمم.

سادسًا: الخطأ في تفسير القرآن الكريم تَأَتَّى من قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل نصوص القرآن عليها ، وهذا يعني أنه لابد من طرح الأفكار المسبقة على عتبة النص القرآني ، ونبذ الأهواء التي تسقط عليه كل غريب في الفهم والتأويل بهدف ابتكار نتائج محددة، إذ ينبغي ألا نجعل النص القرآني تابعا لرغباتنا، وأ لا ندخل إلى عالم ه بحثاً عن شواهد لأفكار وضعناها خارجه؛ بل ينبغي أن نجعل له المبدئية في امتلاك المعاني وتحديد النتائج، ونسلم بأن مهمتنا هي الكشف عنها وليس إنتاجها.

سابعًا: من الأساسيات المنهجية للتفسير الموضوعي مراعاة الوحدة العضوية في القرآن والسنة، فالقرآن الكريم وحدة متماسكة متآلفة، ووحدته العضوية لا تكتمل إلا باستيفاء البيان النبوي، مع الاعتداد بما قدمه السابقون من المفسرين، إذ علينا أن نعمل على تقديم الجديد في فهم القرآن الكريم، بالبناء على ما هو قديم.

ثامنًا: السياق القرآني له خمس دوائر كل دائرة منها أقل اتساعًا وتقوم في رحم الدائرة الأوسع، وهذه الدوائر هي: دائرة الجملة، فالآية، فالمقطع، فالسّورة، فدائرةُ السياق القرآنِيِّ الكريمِ كله، ولكل دائرة عطاؤها ومنحها، وتفسير القضية بمعزل عن الإحاطة بسياقها يوقع المفسر في أخطاء، كما أن تفسيرها بمعزل عن الإحاطة بكل سياقاتها في القرآن الكريم قد يوقع في أخطاء أشد وأفدح.

تاسعًا: يجب أن يضع المفسر تحقيق المقاصد القرآنية في قمة أولوياته، فيحرص على الوصول إليها، ويتتبع كل ما يؤدي إلى فهمها أكمل فهمٍ ؛ بحيث يكشف عنها ويجدد حيويتها، منضبطًا في ذلك بالأدلة المحكمة، وبالأصول والضوابط الشرعية الثابتة، ونائيًا بنفسه عن ضغط المواقف والظروف، ومقاصد المكلفين وأهوائهم؛ لأن قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقًا لقصده في التشريع، وأن لا يقصد خلاف ما قصد الشارع.

عاشرًا: كل من زاغ عن الصراط المستقيم؛ فبمقدار ما فاته من باطن القرآن الكريم فهمًا وعلمًا، وكل من أصاب الحق وصادف الصواب؛ فعلى مقدار ما حصل له من فهم باطنه، فالله تعالى لم يخاطبنا بشيء إلا وفهمه ممكن، إما للكافة أو للخاصة أو لخاصة الخاصة، وهذا يحرض كل صاحب همة على أن يصغي إلى موارد كلامه تعالى، ويفهم دقائق معانيه وأسراره؛ فمعاني القرآن الكريم تستفاد من ألفاظه ومفهومها؛ لأن اللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنظومه، أو بفحواه ومفهومه، أو بمعناه ومعقوله.

والحمد لله رب العالمين

المراجع

القرآن الكريم

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، دار الفكر 1996م بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، دار الحديث 1404هـ القاهرة.
- إحياء علوم الدين للغزالي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع للشوكاني، دار الكتب العلمية 1404هـ بيروت.
- إرشاد العقل السليم لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- أضواء البيان للشنقيطي، دار الفكر للطباعة 1415هـ بيروت.
- الاعتصام للشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم، دار الجيل 1973م بيروت.
- إغاثة اللهفان لابن القيم، دار المعرفة 1395هـ 1975م بيروت.
- اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، مطبعة السنة المحمدية 1369هـ القاهرة.
- اقتضاء العلم والعمل لأبي بكر البغدادي، المكتب الإسلامي 1397هـ بيروت.
- البحر المحيط لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي 1411هـ 1990م بيروت.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، دار الكتب العلمية 1421هـ بيروت.
- بدائع الفوائد لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، دار المعرفة 1391هـ بيروت.
- البيان والتبيين للجاحظ، دار صعب، بيروت، بدون تاريخ.
- التبيان في أقسام القرآن لابن القيم، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- تحفة الأحوذي للمباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- التراتيب الإدارية،عبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي، بيروت ، بدون تاريخ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، دار الكتاب العربي 1983م بيروت.
- التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر 1410هـ بيروت.

- تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، بدون تاريخ.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الفكر 1401هـ بيروت.
- التفسير الكبير للفخر الرازي، دار الكتب العلمية 1421هـ بيروت.
- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، دار المعرفة، ، الطبعة الثانية، بيروت، بدون تاريخ.
- التفسير الموضوعي للدكتور صلاح الخالدي، دار النفائس 1997م الأردن.
- جامع البيان للطبري، دار الفكر 1405هـ بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ.
- جواهر القرآن لأبي حامد الغزالي، دار إحياء العلوم 1405هـ 1985م لبنان.
- حجة الله البالغة للدهلوي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، بدون تاريخ.
- حلية الأولياء لأبي نعيم، دار الكتاب العربي 1405هـ بيروت.
- الخصائص لابن جني، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- دراسات في التفسير الموضوعي للدكتور زاهر الألمعي.
- الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد شاكر 1358هـ 1939م القاهرة.
- روح المعاني للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- سنن أبي داود، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- سنن الترمذي، دار إحياء التراث، بيروت، بدون تاريخ.
- صحيح البخاري، دار ابن كثير 1987م بيروت.
- صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، بدون تاريخ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي 1420هـ بيروت.
- الفائق للزمخشري، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت، بدون تاريخ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- فتح القدير للشوكاني، دار الفكر، بيروت، بدوت تاريخ.
- الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، محمد شحرور، الأهالي للطباعة 1992م دمشق.
- كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

- الكشاف للزمخشري، دار إحياء التراث، بيروت، بدون تاريخ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- مباحث في التفسير الموضوعي للدكتور مصطفى مسلم، دار القلم 1997م دمشق.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية بدون تاريخ.
- المزهر في علوم اللغة والأدب للسيوطي، دار الكتب العلمية 1418هـ بيروت.
- المستصفى لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية 1413هـ بيروت.
- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للبقاعي، مكتبة المعارف 1987م الرياض.
- معارج القبول، حافظ بن أحمد حكمي، دار ابن القيم 1410هـ 1990م الدمام.
- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- المعجم الفلسفي، يوسف كرم، مراد وهبة، يوسف شلالة، ط مكتب يوليو بالقاهرة.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، بدون تاريخ.
- مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني، دار الفكر 1996م بيروت.
- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- النبا العظيم، محمد عبد الله دراز، دار القلم 1397هـ 1977م الكويت.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، دار الكتاب الإسلامي 1992م القاهرة.